الشراكة السورية – الأوربية وقطاع الصناعة (الآثار والمهام)

د. مطانيوس حبيب*

1- في المقدمة:

إذا افترضنا أن العلم يختلف عن التنجيم وهو كذلك، وأن الرغبات لا تحل محل الضرورات، وهي كذلك. وأن المريض يميل إلى سماع كلمات التطمين من طبيبه المعالج، وهو كذلك. وأن الخوف يبعد الإنسان عن الرغبة في الاقتراب من الحقائق، وهو كذلك... إلخ. نتوصل إلى قناعة لا تشوبها شائبة مؤداها أن القراءة العلمية الواقعية لواقع اقتصادنا السوري تصبح من الصعوبة بمكان، هذا إذا لم تكن مستحيلة. لماذا؟ سؤال لا تسهل الإجابة عليه. ولكننا انطلاقاً من الالتزام غير المحدود بمصلحة الوطن، واعتقاداً منا أن ذهنية القيادة السياسية في تغير مستمر للابتعاد عن سماع المديح والحديث عن الإنجازات بحثاً عن الحقائق، والابتعاد عن التبرير بحثاً عن الأسباب، سنحاول إعطاء صورة فوتوغرافية، بالقدر الذي نستطيع، عن واقع اقتصادنا السوري. وهي صورة ليست سوى تشخيص لأوضاعه تمهيداً لاستكشاف التحديات أمامه وصولاً إلى البحث في الحلول التي يجب أن يتبناها الإصلاح المنشود في سورية **سياسياً أولاً وإدارياً ثانياً واقتصادياً ثالثا**، اذا اردنا الاستفادة من اتفاقية الشراكة مع أوربةً. لن نحاول الإشارة إلى الجانب الاجتماعي والمصاعب التي يخلقها في طريق التقدم والتنمية لأن ذلك تحصيل حاصل وتجاوز الجانب الاجتماعي لن يكون إلا بالتقدم على الجبهات الثلاث السياسية والإدارية والاقتصادية. كما تؤكد ذلك تجربة جميع الشعوب التي سبقتنا في معارج النمو والتقدم.

2- السمات الراهنة للاقتصاد السوري: يتصف الاقتصاد السوري بالسمات التالية: –

1- إنه اقتصاد غني بموارده البشرية والمادية ولكنه، لسبب ما! لا يحسن استخدامها. أموال سورية كثيرة مهاجرة وأكثر منها سوريون نشيطون اقتصادياً مهاجرون

---

* مطانيوس حبيب: أستاذ الاقتصاد والتنمية في جامعة دمشق. وزير نفط سابق.

أيضاً. لا يكاد يخلو بلد واحد في العالم من جالية سورية تسيطر أو تكاد على أحد أنشطته الاقتصادية مثل صناعة النسيج أو الأنشطة الخدمية: الفنادق والمؤسسات المصرفية.

2- فقير في دخوله، فالموارد المقيمة غير مستخدمة والموارد المهاجرة لا تعاد لتغذية الاقتصاد السوري، كما يفعل عادة اللبنانيون أو المصريون. وهذا لا ينطبق فقط على المهاجرين القدامى والذين تسعى القيادة السياسية لاستقطابهم وشدهم للارتباط بالوطن وإنما ينطبق أيضاً، بل وخاصة على المهاجرين الجدد الذين ترعرعوا وتربوا في سورية ثم غادروها إلى بلدان الاغتراب ومنهم الناجحون جداُ. ولكن هل يفكرون بالارتباط بوطنهم أو في العودة إليه!!

3-إنه اقتصاد نصف ريعي يعيش على مخرجات القطاع الأولي من الصناعات الاستخراجية والإنتاج الزراعي، حيث تشكل الصادرات النفطية حوالي65% وصادرات القطن حوالي10% من مجمل الصادرات.

4 -إنه اقتصاد ضعيف النمو: متوسط دخل الفرد حوالي1180 دولار أدنى من مثيله في معظم الدول العربية في مصر 1400، في تونس 2200 في لبنان 4217 ومتوسط دخل الفرد في العالم حوالي 5000 دولار. وهو في الدول الفقيرة 1000 دولار وفي الدول متوسطة الدخل حوالي 2000 دولار.

إن سورية تصنف من الدول النامية والمتجهة لأن تكون من الدول الأقل نموا إذا استمر مسار النمو على حاله.

5-اقتصاد متقلب معدلات النمو: في النصف الأول من الثمانينات متوسط معدل النمو حوالي 3% سنوياً، في النصف الثاني يكاد أن يكون سالباً.

في النصف الأول من التسعينات (بعد إصدار قانون تشجيع الاستثمار رقم 10) متوسط معدل النمو كان 8.2% سنوياً. في النصف الثاني من التسعينات من القرن المنصرم تدنى المتوسط إلى 3.6% سنوياً. وفي عام 1999 كان معدل النمو سالباً (−3.5%). في السنوات الأولى من القرن الجديد الحادي والعشرين يتراوح معدل النمو حوالي 3%.

6- النمو السكاني مرتفع قياساً بمعدل النمو الاقتصادي يكاد يكون المعدلان متماثلين حوالي 3% لكل منهما. هذا ما يفسر تدني معدل نمو نصيب الفرد من الدخل حتى العدم. بين عامي 1991 و2000 لم ينمُ نصيب الفرد في الدخل بأكثر من 1% خلال كامل المدة في حين أنه نما في الدول العربية والمجاورة خلال ذات المدة بنسب أكبر بكثير في لبنان 117% في مصر حوالي 20% وفي تركيا أكثر من 16% خلال ذات المدة. وفي المدة بين 2000 و2004 لم يرتفع نصيب الشخص في الناتج المحلي الاجمالي مقوماً بأسعار عام 2000 الثابتة بأكثر من 4% أي بمعدل 1% سنوياً فقط.

7- اقتصاد المنشآت الصغيرة وإنتاجية العمل الضعيفة: عدد المؤسسات الصناعية (بنتيجة المسح الصناعي لعام 1995) 87492 منشأة يعمل فيها 214425 عامل بمتوسط 2.5 عامل لكل منشأة ومتوسط رأس مال المنشأة 650 ألف ل.س ومتوسط إنتاجها السنوي (1.1) مليون ل.س وإنتاجية العمل متدنية جداً فلا تتجاوز حصة العامل من الإنتاج الإجمالي 8500 دولار أمريكي وإذا حسبنا الإنتاجية على أساس حصة العامل من الناتج الصناعي الإجمالي في عام 1995 فقد كانت 1969 دولاراً وفي عام 2002 لم تزد على 3595 دولاراً تراجعت في عام 2004 الى 3852 دولاراً أمريكياً.

8- اقتصاد معتمد على القطاع الأولي إذ يتراوح نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بين 25 و 30% فإذا أضفنا إلى هذه النسبة نصيب النفط الخام والفوسفات في تكوين الناتج يصبح اعتماد الاقتصاد الوطني على هبات الطبيعة عالياً جداً. وقديماً قال عبد الرحمن بن خلدون إن ثروات الأمم لا تقاس بما يحتويه باطن أراضيها من ذهب (في تلك الأيام كان يعبر عن الثروة بالذهب)، بل فيما يقوم به سكانها من عمل. واليوم يتحدث علماء الاقتصاد على وجه الخصوص عن اقتصاد القيمة المضافة؛ أي الاقتصاد الذي ينتجه العمل الذهني والعضلي.

9- اقتصاد عالي الانكشاف التجاري على الخارج بمعنى آخر إن الاقتصاد السوري شديد التبعية للخارج. ذلك أن الصادرات تشكل في عام 2002 حوالي 31.6% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الواردات تشكل في ذات العام 23.58% من الناتج فيكون معدل الانكشاف التجاري في سورية 55.18% من حجم الناتج وهذا

المعدّل بلغ في عام 2004 حوالي 48% !! ويرجع تراجع معدل الانكشاف التجاري الى تدني قيمة الصادرات النفطية . وهذا يعني أن الاقتصاد في سورية يعتمد في نموه وتطوره على العالم الخارجي، بحيث أن عطوبية هذا الاقتصاد تكون عالية جداً وبالتالي يكون دائماً مهدداً بردود أفعال شركائه التجاريين. من هنا يمكن أن نفهم سبب الضغوط الشديدة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعرقلة توقيع اتفاق الشراكة السورية الأوربية من جهة وكذلك الضغط الذي تمارسه على منظمة التجارة العالمية من أجل عدم بحث الطلب الذي تقدمت به سورية أواخر عام 2001 للانضمام إلى المنظمة من جهة أخرى.

3- ظواهر لافتة للنظر:

يلاحظ ***تراجع نسبة الناتج المحلي الصافي*** في مجمل الإنتاج الوطني مع الزمن. ففي عام 1963 كانت هذه النسبة 66% ما يعني أن القيمة المضافة على مستلزمات الإنتاج كانت عالية نسبياً وبالتالي كانت إنتاجية العمل مقبولة أيضاً. تراجعت هذه النسبة إلى 60% عام 1988 و 58% عام 1985 و 56% عام 1995 ثم إلى 54% عام 2000. وقد تحسنت قليلاً الى 56% في عام 2004 بعد اعادة حسابات الانتاج والناتج باسعار عام 2000 الثابتة. وهذا يعني أن صادراتنا حتى من المواد المصنوعة لا تتضمن قيمة مضافة عالية، وإنما هي تصدير لمواد أولية منتجة محلياً أوإعادة تصدير سلع مستوردة على شكل سلع وسيطة تجري عليها تحولات بسيطة جداً. وهذا ما يمكن التأكد من صحته من جدول الميزان التجاري للمنتجات الصناعية(رقم1)التالي :

جدول رقم (1)

الميزان التجاري للمنتجات الصناعية 1998-2004

بدءاً من عام 2000 أصبح سعر تكافؤ العملة السورية بالدولار في الاحصاءات الرسمية 46.00 ل.س للصادرات و46.5 ل.س للواردات للدولار الواحد وبدءاً من عام 2004 أصبح سعر تكافؤ العملة السورية بالدولار يحسب على أساس 48.50 للصادرات والواردات.

وهكذا خلال سبع سنوات (1998–2004)، وهي المدة التي تم فيها تحرير تجارة المنتجات الصناعية بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (**غافتا**) تدريجياً،تضاعفت قيمة الصادرات الصناعية (السلع المصنوعة والسلع الوسيطة) بنسبة 234% ومع أن قيمة المواد المستوردة لم تتضاعف سوى بنسبة 174% خلال المدة فإن العجز في الميزان التجاري للمنتجات الصناعية قد ارتفع من (2857) مليون دولار أمريكي عام 1998 الى (4574) مليون دولارعام 2004. أي أن عجز ميزان تجارة المنتجات الصناعية قد تضاعف بنسبة 160% في فترة تحرير تجارة المواد المصنوعة بين الدول العربية الأعضاء في (**غافتا**). صحيح أن هناك الكثير من التحفظات على تحرير بعض المواد قد تم تسجيلها من قبل بعض الدول العربية، مما حدّ من امكانية تبادل السلع الصناعية بين الدول الأعضاء، ولكن الصحيح أيضاً أن سورية قد تحفظت على تحرير قائمة غير قليلة من السلع مما يجعل النتيجة واحدة في حال تم تحرير التجارة العربية البينية على نحو كامل.وقد شكا الكثير من الصناعيين من فتح السوق السورية أمام منافسة السلع الصناعية الداخلة من الدول العربية. كما تكفلت الحكومة، من خلال تحفظاتها،بحماية بعض منتجات القطاع العام من منافسة مثيلاتها في الدول العربية.ومع هذا كانت النتيجة محبطة جداً، ولولا زيادة كميات النفط المنتج وارتفاع أسعاره في السنوات الأخيرة كان يمكن أن تكون النتيجة كارثية بكل معنى الكلمة.إن التحليل الدقيق للميزان التجاري في سورية يقتضي عزل قيمة الصادرات النفطية لمعرفة مدى الخطر الذي يتهدّد التنمية في سورية في حال لم نجد بديلاً عن صادرات النفط عند نقص الانتاج ناهيك عن نضوبه واضطرارنا في المستقبل لاستيراد حاجتنا منه.

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة تغطية قيمة المستوردات الصناعية بقيمة صادراتها لا تزيد في أحسن الحالات،في سنوات الطفرة عن31% بينما بلغت بالمتوسط خلال الفترة 23،6% فقط.

فإذا أضفنا الى ذلك أن الاتحاد الأوربي كان قد أفسح في المجال أمام المنتجات الصناعية السورية للدخول الى السوق الأوربية منذ عام 1977 ولو بكميات محددة (وفق نظام الحصص – كوتا- ومبدأ الأفضليات المعمّمة) دون شرط المعاملة بالمثل وأن الصناعة السورية لم تستطع الافادة من هذه الفرصة بسبب تدني جودة المنتجات وزيادة

تكلفة انتاجها تتضح أمامنا الصعوبات التي قد تواجهها صناعتنا في حال تم تحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي على نحو كامل. فإذا لم تستطع صناعتنا الوطنية تحويل المزايا النسبية التي تتمتع بها (وفرة المواد الأولية المحلية واليد العاملة الرخيصة) الى قدرة تنافسية بمواجهة السلع البديلة التي تدخل السوق الأوربية حتى مع خضوع هذه الأخيرة الى الرسوم الجمركية، ماذا سيكون عليه الوضع بعد تحرير التجارة العالمية من كل الحواجز!! بحيث يكون على منتجاتنا منافسة السلع الأوربية وتلك الداخلة من البلدان الأسيوية والدول العربية ومن كل أنحاء العالم!!. إن السبب في عجز سلعنا الوطنية عن المنافسة في السوق الداخلية: أمام الصناعات العربية المنافسة المحرّرة من الرسوم الجمركية ومن الحواجز ذات الأثر المماثل، وفي السوق الأوربية وأمام المنتجات الأوربية المحلية وتلك المستوردة الى اوربة من الدول الأخرى بعد التحرير الكامل للتجارة،إن السبب في هذا يرجع برأينا الى ضعف انتاجية العمل من ناحية والى سوء الادارة الصناعية من ناحية أخرى. في تحليل الوضع الاقتصادي الكلي الذي قامت به هيئة تخطيط الدولة في نهاية عام 2004 ورد بالخط العريض ما يلي: **تراجع معدل نمو انتاجية العمل في القطاعات الرئيسة وبلغ وسطي معدّل نمو الانتاجية للفترة 96-2. (حوالي – 6.،.%) وهو مؤشر خطير على الأجل الطويل**. وكان الأفضل أن تقول الهيئة: وبلغ معدل تراجع الانتاجية بنسبة(–6.،.%) حتى لا يقرأ البعض أننا حققنا نمواً في انتاجية العمل!!! ويضاف الى أسباب تدني انتاجية العمل عدم توفر التسهيلات التمويلية الضرورية للتحفيز على الاستثمار المخاطر في القطاع الخاص،لأن المصارف الحكومية حصرت كل اهتمامها بتمويل القطاع العام تهرّباً من المسؤولية من ناحية والتزاماً بالتوجيهات الحكومية،التي كانت تنظر الى القطاع العام نظرة تمييزية،من ناحية أخرى. والى هذا وذاك يضاف عدم اعتماد سياسة اقتصادية متكاملة بمختلف جوانبها.

كما يلاحظ أيضاً **شدة تقلبات الإنتاج الزراعي** تبعاً للحالة المناخية. بالرغم من الجهود الكبيرة، التي بذلت لتحويل الأراضي البعلية إلى مروية والاستفادة من تخزين مياه الأمطار في مئات السدود التي بنيت لهذا الغرض، ما زال تقلب الإنتاج الزراعي كبيراً مما يؤثر في مستوى استقرار النمو الاقتصادي. تراجع إنتاج القمح من 4111 ألف طن عام 1998 إلى 2691 ألف طن عام 1999 أي بنسبة 35% وارتفع من 3105 ألف طن عام 2000 إلى 4744.6 ألف طن عام 2001 أي بنسبة زيادة قدرها

52%. هذا التقلب الكبير في الإنتاج ألزم الحكومة ببناء مخزون استراتيجي من الحبوب لتغطية حاجات الاستهلاك لعامين أو أكثر. وهذا المخزون يحمل الدولة تكاليف تخـــزين عالية إضافة إلى تعرضه لهدر نسبة غير قليلة منه من سنة إلى أخرى.

وكذلك الأمر بالنسبة **لتقلب أسعار الصادرات من النفط والقطن الخام والفوسفات** من عام إلى آخر ومن شهر إلى آخر. ومجموع صادراتنا من هذه المواد الثلاث لا تقل عن85% من مجموع الصادرات وبالتالي فإن تقلب أسعارها إضافة إلى تغير كمياتهـــا من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار في وضع ميزاننا التجاري وينعكس سلباً على النمو الاقتصادي، هذا إذا لم نأخذ بالحسبان تناقص كميات انتاج النفط. على ســـبيل المثـــال زادت كمية الصادرات من النفط ومشتقاته في عام 1999 بنسبة 6% فقط عن صادرات عام 1998 في حين زادت حصيلة هذه الصادرات بالقطع الأجنبي ما يزيد على 36% وذلك بسبب السعر المتدني الذي كان سائداً في عام 1998 وتحسنه فـــي عـــام 1999 ويحدث العكس تماماً في سنوات أخرى. في عـــام 2000 انخفضـــت كميـــات الـــنفط المصدرة بنسبة 3% فقط في حين انخفضت حصيلة الصادرات بنسبة 37.5% وذلـــك بسبب انخفاض أسعار النفط ومشتقاته في عام 2000 عن سعره الذي كان سائداً في عام 1999. والوضع ذاته يتكرر مع القطن الخام والفوسفات أيضاً، ففي عام 1998 زادت كمية القطن الخام المصدر بنسبة 28% عن الكمية المصدرة عام 1997 ولكن حصـــيلة تصدير القطن لم ترتفع سوى بنسبة 10% فقط. والوضع يتكرر أيضاً بالنسبة للفوسفات أو أي مادة أولية تصدر إلى السوق الدولية.

وهذا يشير إلى ضرورة الانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي المعتمـــد علـــى عطاءات الطبيعة إلى اقتصاد القيمة المضافة القائم على العمل البشـــري الـــذي يعـــد المصدر الرئيس لكل القيم.وليس هناك غير الصناعة للقيام بهذه المهمة.

لقد تأخرنا في هذا التوجه حتى الآن ولكن أن نبدأ بالسرعة القصوى خير من أن نتأخر أكثر. فالوصول المتأخر خير من عدم الوصول. أفلا يكفي ما أشرنا إليـــه فـــي مقدمة هذه الفقرة من أن نسبة القيمة المضافة تتناقص في مجمل إنتاجنا الوطني!!

4- أرقام ذات دلالة:

في الخمسينات من القرن العشرين المنصرم وتحديداً حتى عام 1958 عام الوحدة مع جمهورية مصر الشقيقة كان الاقتصاد السوري يتطور بمعدلات مقبولة وعلى نحو مستقر معتمداً على اقتصاد السوق والمبادرة الفردية. وخلال تلك المدة كان الاقتصاد السوري في مقدمة الاقتصادات العربية إن لجهة معدلات النمو أو لجهة نصيب الفرد من الدخل الوطني أو لجهة إنتاجية العمل. لكن تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد السوق إلى اقتصاد تحت إشراف الدولة وتوجيهها وقبل أن تبلغ القوى المنتجة مستوى التطور الذي يتناسب مع الاقتصاد الموجه أدى إلى انحسار دور القطاع الخاص لسببين رئيسيين:

- إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المجالات التي بقيت مفتوحة أمامه بسبب خوفه من التأميم الذي كان يلازم الشعارات الاشتراكية المرفوعة ولجوؤه إلى إخراج مدخراته إلى الخارج. قدر السيد وزير الاقتصاد والتجارة السابق الدكتور غسان الرفاعي أموال السوريين في الخارج بمبلغ يتراوح بين 80 و120 مليار دولار فإذا أمكن إعادة نصفها فقط يمكن تحويل الاقتصاد السوري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قيمة مضافة مما يغير اتجاه حركته من التراجع إلى التقدم. لقد أورد التقرير الذي أعده فريق منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لصالح وزارة الصناعة عن واقع الصناعة واستراتيجية تنميتها في الجمهورية العربية السورية ما يلي: "بالرغم من أن قطاعات الصناعة التحويلية مثل النسيج،تصنيع الأغذية والصناعات الكيميائية مفتوحة للقطاع الخاص،لا يزال قسم كبير من هذه النشاطات مركزاً في القطاع العام." ومع هذا فإن أحداً ،لا بين المسؤولين ولا من القطاع الخاص ولا حتى من الباحثين، حاول مناقشة عدم دخول قطاع الأعمال الى مجالات الاستثمار في الصناعة التحويلية أو حتى في أي من مجالات الاستثمار المخاطر!!

- تقييد الدولة للإستثمار في القطاع الخاص إن بسبب حصر بعض القطاعات في القطاع العام أو بسبب رغبتهافي تقليص دوره في الاقتصاد الوطني من أجل حماية التوجه "الإشتراكي".

في الإحصاءات العربية السابقة وحتى أوائل التسعينات كانت البلدان العربية تصنف في أربع مجموعات: المجموعة الأولى وتشمل الدول العربية الخليجية الغنية جداً بالنفط، المجموعة الثانية وتضم الدول العربية النفطية غير الخليجية والتي كانت احتياطياتها النفطية المكتشفة غير كبيرة والمجموعة الثالثة التي تضم البلدان العربية ذات الموارد المتنوعة والتي تعتمد في اقتصاداتها على قطاع صناعي ناشط وبعض المواد الخامية مثل النفط والفوسفات وكذلك على قاعدة سياحية مؤاتية. وتضم هذه المجموعة الأردن وتونس والمغرب ومصر ولبنان وسورية. ولم يكن الإنتاج النفطي السوري في ذلك التاريخ ذا أهمية كبيرة فقد كانت سورية مستوردة للنفط حتى عام 1988.

من بين هذه المجموعة كان لبنان وسورية يتمتعان بمستوى من التقدم الاقتصادي يميزهما عن باقي دول المجموعة. ولقد عانى لبنان من حرب أهلية دامت خمسة عشر عاماً كلفته الكثير من الأموال والأرواح وأرجعت اقتصاده إلى حالة من التخلف، فقد هجره أبناؤه وهدمت مؤسساته وانتقلت رؤوس أمواله إلى الخارج فكان سبب جمود اقتصاده معروفاً. أما سورية فقد عرفت استقراراً سياسياً وبعد عام 1970 عرفت انفتاحاً اقتصادياً وفي الثمانينات أصدرت قوانين وأنظمة تحفز على الاستثمار مثل المرسوم رقم 10 لعام 1986 بتشجيع الاستثمار في الزراعة والقرار رقم 485 بتشجيع الاستثمار في السياحة وأخيراً إصدار القانون رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته الذي منح المستثمرين من السوريين والعرب والأجانب مزايا كبيرة وإعفاءات جمة. ولكن حتى الآن لم يتحقق الهدف المطلوب والاقتصاد السوري لم يحقق انطلاقته المنشودة. على العكس من ذلك فإن المقارنة بين مؤشرات أداء الاقتصاد السوري ومؤشرات أداء باقي البلدان المماثلة

في المجموعة الثالثة تشير إلى أرقام محبطة في معظم الحالات، **والسؤال المطروح لماذا؟**

فكما يتضح من الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) بتطور بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية متوسطة الدخل لأعوام 1990 - 1995 – 2002

	1990				**1995**				**2002**			
	نصيب المشتغل في الصناعة من القيمة المضافة		**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**		**نصيب المشتغل في الصناعة من القيمة المضافة**		**نصيب الفرد في الناتج الإجمالي**		**نصيب المشتغل في الصناعة من القيمة المضافة**		**نصيب الفرد من الناتج الإجمالي**	
	المبلغ	التغير	المبلغ	التغير	المبلغ	التغير			المبلغ	التغير	المبلغ	التغير
الاردن	12053	-	1102	-	9434	−22%	1550	41%	11513	+22%	1744	13%
تونس	2090	-	1558	-	4010	+92%	2015	29%	4593	+14%	2367	17%
سورية	2767		1147	-	1969	−29%	1163	1%	3595	+83%	1180	2%
لبنان	619		1102	-	2708	+337%	3178	188%	3841	+42%	4552	43%
مصر	1454		684	-	2643	+82%	1053	54%	3614	+37%	1285	22%
المغرب	1763		1068	-	2964	+68%	1252	17%	2823	−5%	1250	-

من الجدول أعلاه يتبين:

1- أن إنتاجية العامل في الصناعة قد تراجعت في سورية بنسبة 29% بين عامي 1990 و1995، مع العلم أن سورية دخلت نادي الدول النفطية بدءاً من عام 1989 وأصبح إنتاجها النفطي قريباً من إنتاج مصر أو الجزائر وكذلك فقد تم دمج الصناعتين التحويلية والاستخراجية وفقاً لدليل التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة، **مما يعني أن إنتاجية العامل في النفط، وهي عالية جداً إذا قيست بإنتاجية العامل في الصناعات التحويلية، لم تستطع أن تعوض عن التدني الكبير في إنتاجية العمل في فروع الصناعة التحويلية!!.**

2- كما يلاحظ أيضاً أن إنتاجية العمل في سورية هي الأدنى بين الدول العربية متوسطة الدخل باستثناء المغرب ، بالرغم من زيادة إنتاج النفط السوري.

3- ولعل الملاحظ أن إنتاجية العمل الصناعي في مصر قد تضاعفت مرتين ونصف المرة بين عامي 1990 و2002 في حين أن إنتاجية العمل الصناعي في سورية لم ترتفع سوى بنسبة 30% فقط خلال نفس الفترة بالرغم من زيادة انتاج النفط وارتفاع أسعاره.

4- كما أن اقتصادنا السوري كان في عام 1990 يحتل المرتبة الثانيــة بــين الــدول العربية من حيث إنتاجية العمل الصناعي بعد الأردن فأصبح في عام 2002 يحتل المرتبة ما قبل الأخيرة قبل المغرب فقط. ومما يجب التوقف عنده هو نصيب قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في سورية قياساً بباقي الدول العربية متوسطة الدخل. تحتل سورية في عام (2004) المرتبة قبل الأخيرة بــين الــدول العربية بنسبة 3،4% قبل جيبوتي بنسبة 2،3%. إن دل هذا على شيء إنمــا يــدل على ضعف مستوى التصنيع في سورية قياساً بباقي الدول العربية الأعضــاء فــي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(**غافتا**). كما يدل أيضاً على تدني انتاجية العمل وضعف القدرة التنافسية لصناعتنا الوطنية، ليس فقط على صعيد الشراكة السورية الأوربية بل وحتى على صعيد (**غافتا**).

5- والأمر **اللافت بشدة** أن متوسط دخل الفرد في سورية (دون الحديث عن التفــاوت الكبير الذي حصل في توزيع الدخل) كان خلال هذه المــدة 1990 - 2002 هــو الأدنى وبفروق عالية جداً. فقد ازداد نصيب الفرد من الدخل في سورية خلال هذه المدة بنسبة 2.8% فقط في حين كانت الزيادة خلال نفس المدة في الدول الأخــرى كما يلي: الأردن 58%، تونس 52%، لبنــان 313%، مصــر 88% والمغــرب 17%.

إن النتائج التي عرضناها أعلاه والمأخوذة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متعددة والذي يصاغ بالتنسيق مع أجهزة الإحصاء في الــدول العربيــة،ومن المجموعة الاحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء وهي مصادر موثوقــة، إن هذه النتائج كفيلة بدق ناقوس الخطر حــول مســار اقتصــادنا الــوطني وعلــى الخصوص بعد تراجع إنتاج النفط في سورية.

4- تاريخ الصناعة في سورية:

كثيراً ما يحلو للبعض، لسبب أو لآخر وحتى مــن دون سبب،تقســيم الاقتصــاد الوطني كما القطاع الصناعي الى قطاع عام وقطاع خاص، وكــأن موقــع الاقتصــاد الوطني في الاقتصاد العالمي يتغيّر جرّاء غلبة أحد القطاعين على الآخر. لا أعتقــد أن أحداً بيننا يمكن أن يفكّر بامكانية عزلة سورية عن الاقتصاد العالمي، أو المعولم، فــلا

فرق في ذلك. إن العالم يتجه وبسرعة الى تحرير الاقتصادات الوطنية وتحويلها الى أجزاء صغيرة أو كبيرة في الاقتصاد العالمي. وسورية بقطاعيها العام والخاص تبحث لها عن موقع في الاقتصاد العالمي. كانت سورية أول من نادى بالوحدة الاقتصادية العربية ومن ثم كانت احدى الدول الست الأولى التي وقعت اتفاقية السوق العربية المشتركة.وكذلك كان موقفها من (**غافتا**). كما وقعت سورية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتنتظر ابرامها من قبل دول الاتحاد. كما انها تقدمت بطلب الانضمام المنظمة التجارة العالمية (**م.ت.ع**) . وبصرف النظر عن صحة الرأي القائل إن سورية استعجلت السير في خطوات تحرير اقتصادها قبل أن تعمل على تطوير صناعتها. كما يصح فينا القول إننا وبالرغم من كل الفرص التي أتيحت لنا للتقدّم الصناعي: تدفق المعونات العربية، فترة اتفاق المدفوعات مع الاتحاد السوفييتي السابق من أجل سداد الديون المترتبة علينا بسلع سورية، إضافة الى تدفق النفط وارتفاع أسعاره فقد تخاذلت الصناعة في القطاعين العام والخاص عن الاستفادة من هذه الفرص. وعلى العكس من ذلك فقد عجزت ادارات القطاع العام عن تطوير مؤسساتها واعتمدت على الدعم الحكومي في تغطية الهدر وتسديد حساب الخسائر.كما لجأ القطاع الخاص الى اقتناص الفرص لجني المزيد من الأرباح باستيراد المواد شبه مصنعة واعطائها شهادة منشأ سورية واعادة تصديرها (نعم مجرد إعادة تصدير ولكن بأسعار مضاعفة عدة مرات) الى الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يقبل أي سلعة وبأي سعر من أجل استرداد بعض دينه. من يرجع الى تحليل تجارة سورية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي (أي قبل1991) يجد أن الميزان التجاري السوري كان فائضاً بمبالغ كبيرة حتى قبل فورة انتاج النفط،ولكن فائض الميزان التجاري لم يترافق في ذلك الوقت بزيادة حجم الاستثمار كما لم يترافق بتحسن في سعر صرف الليرة السورية، كما كان يفترض أن يحصل. لقد ترافق بزيادة موجودات الأموال السورية في الخارج فقط.

ويحلو للبعض أيضاً،من دون أن يكلفوا أنفسهم اجراء أي تحليل علمي أن يوجهوا الاتهام لهذه الجهة أو تلك بالمسؤولية عن تخلّف الصناعة في سورية. في حين يعمد البعض الى التباهي بانجازات هذه الفترة أو تلك، وأيضاً دون تقديم أي دليل على ذلك. إن تحميل المسؤولية عن تخلّف الصناعة في سورية الى مرحلة معينة،أو لقطاع معين (خاص أم عام)، أو لفئة معينة، من شأنه أن يحجب عنا امكانية تشخيص الداء ويعرقل

بحثنا عن الدواء. في فترة **الانتداب الفرنسي** على سورية عملت سلطات الانتداب على منع قيام صناعة وطنية. على العكس من ذلك فقد فتحت السوق السورية أمام البضائع الفرنسية ذات القدرة التنافسية الأعلى بالضرورة مما أدى الى خنق الصناعة السورية وتدمير الحرف التي كانت واسعة الانتشار والتي كان يؤمل لها أن تتطور الى صناعة فعلية،كما حدث في فرنسة ذاتها وفي دول أخرى متقدمة كثيرة.وخلال الحرب العالمية الثانية، وبسبب الحصار المفروض على قوى الحلفاء المرابطة فوق الأراضي السورية سمحت سلطات الاحتلال لبعض التجار السوريين الذين اغتنوا بسبب الحرب،بل وشجعتهم على إقامة بعض الصناعات من أجل سد حاجة السوق المحلية وتلبية طلبات جيوش الحلفاء من السلع الاستهلاكية (الملبوسات والأغذية) **(اذاً كان للسياسة دور في تنشيط قيام الصناعة في مرحلة معينة).**

مع بزوغ حقبة الاستقلال الوطني كانت الحكومات السورية المتعاقبة،وبالرغم من العراقيل التي كانت تضعها المصالح الفرنسية الباقية، كانت واعية لأهمية بناء الاقتصاد الوطني على قاعدة صناعية توفر انطلاق اقتصاد القيمة المضافة لتأمين تدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي. لقد سنّت الحكومات الوطنية القوانين لحماية الصناعة وبدأ رجال الأعمال، سعياً منهم لتحقيق الأرباح،بناء مشروعات صناعية استهلاكية خفيفة. لكن الأمور لم تسر حتى نهايتها في الاتجاه المرغوب. كان رجال الأعمال من التجار المتحولين، بتأثير الاجراءات الحمائية، إلى الصناعة يعملون لجني الأرباح السريعة وليس لبناء مشاريع تصنيعية قادرة على النمو والاستمرار. لقد استفاد رجال الأعمال من قوانين الحماية ومن المحفزات الأخرى التي وفرتها الدولة لتحقيق المزيد من الأرباح الآنية وقلما استخدموها في الاستثمار لتوسيع نشاطهم (ما زال هذا السلوك غالباً على الكثير من رجال الأعمال في الوقت الحاضر). لقد أوجز أحد الباحثين، سنداً لكتابات الدكتور بدر الدين السباعي، خلاصة هذه المرحلة على النحو التالي:"وتضافر العاملان السابقان من سياسة حمائية وادارة قطاع صناعي غير منفصلة عن الملكية ذات الطابع العائلي والمفتقدة للخبرة الكافية والنظرة العلمية الشاملة للحيلولة دون نجاح مشروع التصنيع السوري، من خلال رؤية بعيدة المدى قائمة على استراتيجية واضحة" وبالطبع تقع على الحكومات في تلك الفترة مسؤولية عدم وضع الاستراتيجية الملائمة حيال التجارة والصناعة على السواء كما فعلت تونس بعد استقلالها. فقد قيدت تونس

استيراد السلع الاستهلاكية والزمت المستوردين بتصنيعها محلياً سواء بترخيص من الشركات الصانعة الأجنبية أو بتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الوسيطة.في حين كانت الحكومات السورية وبضغط من رجال الأعمال الذين كانوا من التجار المتحولين جزئياً الى الصناعة يبحثون عن معدلات الربح القصوى من التجارة أو الصناعة أيهما أعلى.

وأصحاب المشروعات الصناعية في ذلك الوقت اعتمدوا، في تحقيق الأرباح السريعة،على الحماية الشديدة وجوع السوق بعد الحرب الى المزيد من السلع بصرف النظر عن جودتها وحتى دون الاهتمام بتطوير مصانعهم، ما دامت بأوضاعها القائمة تؤمن لهم الأرباح الوفيرة. في هذه الشروط قامت الصناعة السورية وعاشت تحت ستار كثيف من الحماية مما ادى الى ضعف قدرتها التنافسية. في الحقيقة أدمنت الصناعة السورية على الحماية حتى السنوات الأخيرة حتى أن أي مستثمر كان يشترط على الحكومة أن توفرله حماية السوق الداخلية لانتاجه قبل أن يبدأ بمشروعه. لقد كان النمو الظاهري المتحقق في الصناعة في سنوات الاستقلال الأولى يذهب لمصلحة فئة قليلة من السكان على حساب بؤس غالبية الشعب. لهذا بدأ التراجع الاقتصادي سريعاً وكثرت الانقلابات العسكرية.

رداً على تراجع الاوضاع الاقتصادية وتردي أوضاع غالبية فئات الشعب إضافة الى الضغوط الأجنبية على سورية لحرفها عن منطلقاتها القومية قامت الوحدة السورية المصرية في كيان الجمهورية العربية المتحدة. وكان لمصر تجربتها في الثورة ذات البعد الاجتماعي فأراد الرئيس **جمال عبد الناصر**، وبناء على رغبة الجانب السوري في الوحدة،نقل التجربة المصرية في العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية الى سورية (الاقليم الشمالي). صدرت عمليات التأميم (المصارف وشركات التأمين) بهدف السيطرة على مفاتيح الاقتصاد وتفعيلها بقيادة الدولة للاسراع في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية.وتركت حكومة الوحدة المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني.لم يكن في نية الحكومة احتكار النشاط الاقتصادي وانما كان هدفها الاسراع في التنمية وتجاوز التخلف الاقتصادي. غير أن قطاع الأعمال لم يتجاوب مع رغبات الحكومة ولم يقم بالدور المتروك له. على العكس من ذلك فقد عمل الكثير من ممثلي قطاع الأعمال على تفكيك وحدة مصر وسورية (بصرف النظر عن الدوافع التي

اختلف المحللون حولها: الدفاع عن مصالح خاصة،الارتباط مع القوى الخارجيـــة ذات المصلحة في منع قيام وحدة عربية، شكلت الجمهورية العربية المتحدة نواتها، ويـــذهب البعض الى أبعد من ذلك...) حصلت ردة الانفصال واستعاد ممثلو القطـــاع الخـــاص (البورجوازية الوطنية بالتحالف مع الاقطاع) السيطرة السياسية والاقتصادية واتخـــذت حكومة الانفصال اجراءات مضادة للنهج الاجتماعي الذي اعتمدته حكومة الوحدة،فكانت ردة الفعل قوية من قبل الطبقات الفقيرة ليس دفاعاً عن الوحدة فقط وانما دفاعـــاً عـــن المكتسبات التي حققتها لهم الوحدة. فقامت ثورة آذار رداً على الانفصال (البعض يسميها انقلاباً). وكان لممثلي البورجوازية والاقطاع موقف واضح من ثورة آذار حتى قبل أن تحدّد سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية . لقد بدأت عملية تهريب الأموال الـــى الخـــارج، وبدأ التجار باغلاق محلاتهم وسيلة ضغط على السلطة الجديدة. وسلطة دولـــة الوحـــدة وسلطة الحزب ما كانتا تهدفان إلى القضاء على المبادرة الفردية ودور القطاع الخاص، بل على العكس من ذلك تضمنت كل الخطط الخمسية منذ عام 1961 وحتى يومنا هـــذا حيزاً استثمارياً غير قليل للقطاع الخاص، ولكن هذا الأخير كان يحجم عن لعـــب دوره المقرر له بقيادة القطاع العام. ثم جاءت الحركات المناهضة لسلطة الحزب والمدعومـــة من بعض البورجوازية وفئات أخرى لتدفع بسلطة الحزب إلى الدخول في موجة تـــأميم كثيفة وسريعة، بهدف نزع القوة الاقتصادية من أيدي أولئك الذين كـــانوا يســـتخدمونها لغرض سياسي، تمثل في العمل على إسقاط سلطة الحزب. لم يكن في نية قيادة الحزب ولا في برنامجه الاقتصادي ولا حتى في دستوره التوجه للمساس بالملكية الخاصة سوى ما يتعلق بتلك القطاعات الأساسية الضرورية من أجل تأمين حســـن ســـير الاقتصـــاد الوطني وخلق الشروط الموضوعية لنمو وازدهار القطاع الخاص وتحويله من نشـــاط المضاربة والوساطة إلى نشاط الإنتاج الزراعي والصناعي بما يحقق القاعدة الأساســـية لتقليص التبعية الاقتصادية للخارج ويوفر شروط التنمية الذاتية والأمن الاقتصادي للبلد.

غير أن الأمور جرت خلافاً لما رغبته سلطة الحزب. واشتدت القطيعة مع القطاع الخاص بسبب فقدان الثقة بين سلطة الحزب ورجال الأعمال، لاعتقاد السلطة أن رجال الأعمال يسخرون قدراتهم الاقتصادية وعلاقاتهم الخارجيـــة للاســـتيلاء علـــى الحكـــم ولاعتقاد رجال الأعمال أن السلطة تستخدمهم لبناء الاقتصاد الوطني ومعاملتهم كخراف تسمين للذبح في الوقت المناسب. وكان من نتيجة ذلك أن أحجم القطاع الخـــاص عـــن

الاستثمار وأن اضطرت الدولة لدخول مجالات لم يكن في حسبانها دخولها. كما شددت من القيود على القطاع الخاص بعد شعورها بتوجه الكثير إلى إخراج أموالهم من القطر واستثمارها في الخارج. وهكذا دخل الاقتصاد السوري **حلقة الثقة المفرغة**. القطاع الخاص يخشى الحكومة وقراراتها المتشددة فيحجم عن تطوير الاقتصاد والحكومة تخشى سعي القطاع الخاص لتهريب الأموال إلى الخارج فتزيد من إجراءات الرقابة والتشدد وتقليص مساحة عمل القطاع الخاص. ودخل بذلك اقتصادنا الوطني مرحلة التراجع والتردي حتى وصل مرحلة العجز عن الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان وفقد قدرته على النمو، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة.

ثم جاءت الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الراحل **حافظ الأسد** وفتحت الأبواب مشرعة أمام التعددية الاقتصادية وأزالت الكثير من العوائق أمام نشاط القطاع الخاص واستثماراته في الزراعة والصناعة والخدمات، فصدر القرار 186 لعام 1985 لتشجيع الاستثمار السياحي والمرسوم رقم 10 لعام 1986 لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي. ثم تكللت خطوات التشجيع بإصدار قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000. وكل هذه التشريعات نصت على منح المستثمرين حوافز وإعفاءات ضريبية سخية. إضافة إلى ذلك سعت الحكومة إلى إصدار قرارات عديدة لتسهيل النشاط الاقتصادي كما وقعت العديد من اتفاقيات التجارة الحرة بما في ذلك الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بهدف توسيع السوق أمام الصناعات السورية للاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة في سورية. وكذلك أصدرت الحكومة الكثير من القرارات التنظيمية لتحسين المناخ الاستثماري وتخفيف الأعباء التي ترهق كاهل المستثمرين. وكان من نتيجة ذلك أن انطلق القطاع الخاص في عملية الاستثمار،ولكن بخفر وحذر، وعلى الخصوص في القطاع الصناعي. ومع أن نصيب القطاع الخاص في الصناعة التحويلية قد بلغ 50%؛ فإن بنية الصناعات السورية التحويلية لم تتغير وما زال دور الصادرات الصناعية ضئيلاً من إجمالي الصادرات السورية، مما يقتضي تعرُّف السبب وراء ذلك والعمل على إزالة الخوف من ذاكرة رجال الأعمال المختزنة من تجارب الماضي من ناحية، وإيجاد الصيغ المحفِّزة لجذب الاستثمارات وتوجيهها إلى القطاعات الرائدة من جهة ثانية.

يُلاحَظ من تتبع نصيب القطاع الخاص في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت في سورية، أن مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار تتبع لتوقعات رجال الأعمال حول مدى الانفتاح الاقتصادي الذي تسلكه الحكومة من ناحية وكذلك للمزايا والتسهيلات التي تقررها لاستثمارات القطاع الخاص من ناحية ثانية. إذ إن نصيب القطاع الخاص في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كان في عام 1963 حوالي 46% انخفض بعد ثورة الثامن من آذار إلى 29% عام 1970 وعاود الارتفاع بعد الحركة التصحيحية ليصل إلى 34% عام 1985 وليزيد على 55% عامي 1994، 1995 بعد صدور قانون تشجيع الاستثمار رقم 10 لعام 1991.

بدأ نصيب القطاع الخاص في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت بالانخفاض بدءاً من عام 1997 ليبلغ أدنى مستوى له في عام 2000، إذ لم يتجاوز في هذا العام ،مقاساً باسعار عام 2000الثابتة،نسبة 36%. وبعد تعديل القانون رقم 10 بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000 أصبح نصيب القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي الثابت يراوح بين 35%و38% فقط لأعوام 2001-2003. مع ملاحظة أن هذه النسبة مضخّمة مقارنة بالسابق لأن المجموعة الإحصائية بدءاً من عام 2001 اقتصرت في حساب نصيب الحكومة في مجمل التكوين الرأسمالي الثابت على استثمارات القطاع العام الاقتصادي. ومع أن نصيب القطاع الخاص وصل الى 47% في عام 2004فإن هذا تم بسبب تخفيض الاستثمار في القطاع العام إفساحاً في المجال أمام القطاع الخاص ليتولى القيام بمهمة بناء الاقتصاد على قاعدة اقتصاد السوق. ومع هذا يشير تحليل الاقتصاد الكلي الذي أعدته هيئة تخطيط الدولة في اواخر عام 2004 الى أن معدل الادخار في الاقتصاد الوطني قد تجاوز معدل الاستثمار.كما تضمن تقرير خبراء صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد السوري الصادر بتاريخ 26 تموز2005 ان معدل الادخار في الاقتصاد الوطني كان يتجاوز معدل الاستثمار في أعوام(2001-2003) بنسبة راوحت بين 5،4 و8،9 % من الناتج الحلي الاجمالي.وهذا يشير الى الاحجام عن الاستثمار بالرغم من توفر الموارد.فقد أشار تقرير هيئة تخطيط الدولة أن حجم الاستثمار العام في تزايد مستمر والخاص في تراجع منذ 1994،والى زيادة معدل الادخار عن معدل الاستثمار. والأمر يثير الاهتمام أكثر اذا عرفنا أن جزءاً من الاستثمارات يتولاه رأس المال الخارجي سورياً كان أم عربياً أو أجنبياً.

أعتقد أن هذه المقدمة الطويلة يجب أن تقودنا الى سؤالين محوريين على الأقـل: **السؤال الأول** وهو لماذا يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار في الاقتصاد الوطني وينقل ادخاراته الى الخارج؟ **والسؤال الثاني** هو لماذا لم تستطع الحكومات السـورية ،علـى الرغم من كثافة الاستثمار العام سواء على حساب الموارد المحليـة أو علـى حسـاب القروض والمعونات الاجنبية،لم تستطع تحقيق النمو المرغوب لبناء اقتصاد قيمة مضافة عصري يوفر قاعدة الاستمرار في النمو بقواه الذاتية أو ما يسمى بألية النمو الـذاتي؟. وإذا كان يسهل الجواب على الؤال الثاني دون الوقوع في هامش كبير من الخطأ،فـإن الاجابة على السؤال الأول تبقى عصيّة حتى يفصح ممثلو قطاع الأعمال عن مكنوناتهم ويجيبوا على السؤال المتفرع عنه وهو لماذا يفضلون استثمار أمـوالهم فـي الخـارج بمعدلات ربح محدودة وضرائب عالية وخطر دائم بالاضافة الى بعدهم عن الوطن !ولا يستثمرون في اقتصاد بكر صناعياً وسياحياً وحتى زراعياً!! بمعـدلات ربـح عاليـة وضرائب شبه معدومة (سواء بسبب الاعفاءات أو بسبب التهرّب الضريبي الذي ما زال يتصاعد ومن ثم بسبب تخفيض المعدلات). فهل سيستجيب أصحاب الأموال الموظفة أو المستثمرة في الخارج لدعوة الحكومة لهم للاستثمار، أو يعربون للقيادة السياسية عـن أسبابهم، عسى تجد حلاً لتفاديها بعقد اجتماعي جديد، يضمن لكـل مكونـات المجتمـع السوري حقاً متساوياً في الحرية والكرامة ولكل مواطن سوري حداً أدنى مـن العـيش الكريم، مع توفير شروط تنمية مستدامة تضمن للأجيال القادمة العيش فوق تراب الوطن ونزع فكرة الهجرة من الأذهان!!

أما الجواب على السؤال الثاني فيتلخص في مسألتين اثنتين: **اولاهما** تغليب عقلية الزعامة على عقلية الدولة وفي البحث عن الاتباع طيعي الانقيـاد، منفـذي الرغبـات والمصالح لتوليتهم شؤون الاقتصاد والابتعاد عن الرجالات الاكفياء ملتزمـي مصـالح الوطن. وقد رأى السيد رئيس الجمهورية في خطاب القسم أن التنمية وتحقيـق التقـدم يتطلبان تغليب عقلية الدولة على عقلية الزعامة. **وثانيتهما** تغليب روح العشيرة والقبيلة والحي والحارة على شعور المواطنة،بحيث لا يتم انتقاء الأكثر كفـاءة علـى مسـتوى الوطن لتولي المهام وانما يتم البحث في المحيط الضيق،في الحي أو الحارة وغالباً سعياً وراء مصالح مشتركة لا تخفى على أحد. فهل فعلاً لم يبلغ الوعي السياسي الاجتماعي

مرحلة الاندماج الوطني حتى تتغلّب علاقات الانتماء الصغرى على علاقة المواطنة؟ ألم نكتشف بعد الى ماذا أوصلتنا مثل هذه الاعتبارات!!.

لكن ومهما تكن طبيعة الاجابة على هذه التساؤلات،ومهما تكن طبيعة المسائل التي قد تكون أوصلت اقتصادنا الى الحالة التي وصلها قياساً ببلدان، كنا قد سبقناها لعقود من الزمن لم يعد بالامكان إضاعة الوقت في محاولات التفسيرات وتبادل التهم فيما بيننا وانما علينا ان نقرر كيف نستعيد ريادتنا الاقتصادية التي كانت لنا على الصعيد العربي وكيف نستعد لدخول الاقتصاد العالمي شركاء فيه وليس مجرد أتباع. ولن يكون لنا ذلك من دون بناء اقتصاد عصري متطور يعتمد التصنيع والقيمة المضافة مصدراً للتراكم الرأسمالي ووسيلة" لبناء قوة العمل عالية التأهيل مصدر كل القيم.إن أي بحث عن بديل للصناعة قاطرة" للتنمية من شأنه إضاعة البوصلة والسير في المجهول. نعم يمكن القول إن السياحة يمكن أن تشكل مورداً للقطع الاجنبي، ولكن من أجل تمويل بناء صناعة متطورة قادرة على ارساء قاعدة التنمية المستدامة. إن الاعتماد على السياحة لذاتها من شأنه أن يحيل قوة العمل السورية الى مجموعة خدم يمكن الاستغناء عن خدماتها عند توفر مصدر خدمات أكثر متعة" وأقل تكلفة". إذاً فإن الصناعة، برأينا، تشكل قاطرة النمو الوحيدة في اقتصادنا الوطني.

5- أداء الصناعة السورية:

في بحث بعنوان نموذج التصنيع ومستقبل التنمية الاقتصادية في القطر العربي السوري أعددته في عام 1980 كتبت ما يلي"في ضوء ما تقدم يمكننا التأكيد أن الاستمرار في طريق التصنيع الراهن سوف يوصل التنمية الاقتصادية الى طريق مسدود بسبب عجز الاقتصاد الوطني عن تمويل حاجته من الواردات،كما وسوف يهدد المجتمع بخلل اجتماعي خطير ولا عقلانية في توجيه الموارد البشرية المتاحة. من هنا نؤكد ضرورة تعديل مسار نموذج التصنيع كي تتحقق التنمية الاقتصادية بصورة معقولة وبما يحقق استمراريتها على قاعدة ذاتية"* وكان الاعتماد في ذلك الوقت على القطاع العام الصناعي لمعالجة الخلل في البنية الصناعية بسبب سعي القطاع الخاص، في

---

* لمزيد من التفاصيل حول مسألة نموذج التصنيع يمكن العودة الى كتابنا أوراق في الاقتصاد السوري الصادر عام 2006 عن دار الرضا للنشر في دمشق ص.ص.151-182.

جهوده الصناعية، لتحقيق الأرباح (وهذا سعي طبيعي لأن هدف الاستثمار الخاص تحقيق أقصى معدلات ربح ممكنة) غير أن الوقائع أثبتت عجز القطاع العام عن تحقيق هذه المهمة لأسباب لا داعي لتكرارها. على العكس من ذلك فإن القطاع العام الصناعي، على الرغم من حجم منشآته والمستوى العالي لتجهيزها الرأسمالي لم يستطع الاسهام في الصادرات الصناعية بأكثر من 12% ولم يساعد في تمويل عملية الاستمرار في التصنيع،كما كان يعوّل عليه. بل تحول الى عامل استنفاذ كبير لموارد الخزينة. في بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2006 ورد ما يلي: "معالجة رصيد الخسائر التجارية لبعض المؤسسات والشركات العامة البالغة (129،985) مليار ليرة سورية بقصد تلافيها وذلك عن طريق إعادة النظر بأسعار منتجاتها أو خدماتها وترشيد التكاليف والحد من الهدر...الخ) وما يفهم من هذا النص أن هذه الخسائر ليست تراكمية بل خسائر جارية سوف تتكرر سنوياً اذا لم تتم معالجتها. وبنتيجة هذا الواقع قررت الحكومة العودة الى آلية اقتصاد السوق والقاء مهمة معالجة أوضاع الاقتصاد الوطني على جهود القطاع الخاص. وستدعم الحكومة هذه الجهود بسن التشريعات المحفّزة على الاستثمار واعتماد سياسات مالية ونقدية ملائمة إضافة الى تركيز استثماراتها في المجالات الاجتماعية: الخدمات الاجتماعية والجماعية، الصحة،التعليم وبناء القاعدة الهيكلية .غير أن تحليل اتجاهات التطور قد لا تشجع على مثل هذا التوجّه اذا لم تتغير الذهنية السياسية والاجتماعية وحتى البيئة الثقافية الدافعة لبناء المشروعات بعيداً عن اقتناص الفرص وسعياً لاقامة صناعة متكاملة ذات ترابطات أمامية وخلفية كثيفة. إن الاعتماد على الصادرات النفطية، لتغطية عجوزات الميزان التجاري في السلع والخدمات، محدود من حيث المدة والكمية. وما لم يغير رجال الأعمال سلوكهم الاستثماري يخشى أن تتفاقم أوضاع الصناعة ويتردى ميزان تجارة المنتجات الصناعية مع العالم الخارجي أكثر فأكثر. نظرة سريعة على الجدول التالي رقم (3) حول الميزان التجاري للقطاع الخاص في المواد المصنوعة ونصف المصنوعة تكفي لرسم صورة المستقبل إذا لم يتغير مسار عملية التصنيع في القطاع الخاص:

جدول رقم (3) الميزان التجاري لمنتجات القطاع الخاص الصناعية
(2001–2004)

السنوات	الصادرات (1)	الواردات (2)	الرصيد (3)	نسبة التغطية 3/1
2001	22480	152914	-(130434)	%14.7
2002	35603	148173	-(112570)	%24
2003	32553	155978	-(123425)	%20.8
2004	42398	219989	-(177591)	%19.2

من الجدول رقم (3) يتبين أنه مع تخفيف القيود على التجارة الخارجية ومع زيادة دور القطاع الخاص في الأعمال وتراجع الدولة عن التوسع في استثمارات القطاع العام الصناعية تزايد العجز في تجارة المنتجات الصناعية للقطاع الخاص من 130،4مليار ل.س. الى 177،6 مليار ل.س. بين عامي 2001و2004، أي بنسبة 36% خلال هذه الفترة. والسبب في ذلك يرجع، برأينا، الى اسلوب التصنيع المتبع في القطاع الخاص والذي يرجع بدوره الى السياسات التي تعتمدها الحكومة في معالجة الأوضاع الاقتصادية. من حق المستثمر الخاص أن يبحث عن معدلات الربح المرتفعة على استثماراته.

وعلى الحكومة أن تعتمد السياسات التي توّجه القطاع الخاص الى الأنشطة التي تخدم مصلحة التنمية المستدامة وتوفر للمستثمر معدل الربح الأعلى. لم تتحقق التنمية في أي بلد في العالم إلاّ نتيجة توافق مصلحة المجتمع مع مصلحة الطبقة السائدة (مالكة وسائل الانتاج والمسيطرة على مقاليد الأمور).

إذاً كل من القطاعين العام والخاص في الصناعة لا يمكن التعويل عليه في مواجهة تحدي الانفتاح على الاقتصاد الخارجي،عربياً كان أم عالمياً،إذا أبقى القطاعان على آلية عملهما الحالية. ذلك أن مؤشرات أداء الصناعة في سورية بوضعها الراهن لا تدعو للتفاؤل.

- على مستوى القيمة المضافة المتحققة في الصناعة فقد تراجعت معدلات نموها من 7% بالأسعار الثابتة لفترة 1980–1985 الى 5،2% لفترة 1985–1990 (حسب المنظمة الدولية للتنمية الصناعية – اليونيدو).

- وعلى مستوى الصادرات الصناعية من القيمة المضافة فقد تراجعت نسبياً بين عامي 1992-2002 (حسب هيئة تخطيط الدولة).
- على مستوى الانتاجية الحدية لرأس المال فقد تراجعت الانتاجية بين عامي 1992-2002 (حسب هيئة تخطيط تخطيط الدولة) ومما يجعل هذا التراجع ذا أهمية خاصة أنه حدث بعد صدور القانون رقم 10 ودخول مشروعات جديدة يفترض بأنها تعتمد تكنولوجيا متقدمة بمقتضى متطلبات وشروط الترخيص على القانون. وتراجع انتاجية رأس المال الحدية شملت رأس المال العام والخاص. مما يجعل رفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني يتطلب استثمارات كثيفة جداً.
- على مستوى معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية فقد كان متواضعاً جداً في المدة 1995-2000 ولم يتجاوز معدل النمو السكاني، مما يفترض أن نصيب الشخص من ناتج الصناعة التحويلية قد بقي على حاله. وبالتالي فإن نصيب الفرد من الصادرات الصناعية يكون قد انخفض بالضرورة. وحسب وحدة المعلومات الاوربية (E.I.U) فقد دخلت الصناعة التحويلية في سورية في حالة سبات.
- على مستوى اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي فقد انخفض من حوالي11% في عام 1999 الى 9،8% في عام 2000 والى 4،3% في عام 2004. (حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لاعوام 2000، 2001 و2005).
- على مستوى مؤشر الأداء الصناعي التنافسي الذي يقيس حصيلة أربعة مؤشرات فرعية وهي: 1- القيمة المضافة المتحققة من الصناعات التحويلية،2- متوسط نصيب الفرد من اجمالي صادرات الصناعات التحويلية، 3-حصة المنتجات متوسطة وعالية محتوى التقنية من اجمالي القيمة المضافة المحققة من الصناعات التحويلية، 4- نصيب المنتجات متوسطة وعالية محتوى التقنية في الصادرات، فقد جاء ترتيب سورية في المرتبة 75 بين 88 دولة مدروسة. إن مثل هذه النتيجة المحبطة تدق ناقوس الخطر فيما يتعلّق بالانفتاح على الاقتصاد العالمي اذا لم يتم تدارك الوضع قبل فوات الأوان. كما يأتي ترتيب سورية في المرتبة 56 بين الـ88 دولة من حيث نصيب الفرد من القيمة المضافة المتحققة في الصناعات التحويلية وفي المرتبة 80 من حيث نصيب صادرات المنتجات الصناعية ذات المستوى المتوسط والعالي التقنية، وفي المرتبة 87 لجهة دور التقنية المعقّدة في

خلق القيمة المضافة المتحققة في الصناعات التحويلية (أي بحسب حصة المنتجات متوسطة وعالية التقنية في اجمالي الانتاج). والخلاصة أنه بالرغم من كثافة الاستثمارات في القطاع العام (مئات المليارات استثمرت في القطاع العام الاقتصادي، لولا مساهمة النفط، كانت ستكون النتيجة النهائية لهذه الاستثمارات مليارات من الخسائر) كما لم تستطع استثمارات القطاع الخاص الصناعي من تخفيض العجز في ميزان تبادل المنتجات الصناعية مع العالم الخارجي. **إن أداء قطاع الصناعة التحويلية كان مخيباً للآمال حسب كل المؤشرات المشار اليها سابقاً**. والسؤال المهم جداً هو هل تستطيع الصناعة السورية بواقعها الحالي وآفاق تطورها المحتمل أن تستفيد من الفرصة التاريخية التي تتيحها لها الشراكة السورية الأوربية؟ وإذا كانت الصناعة السورية لم تستطع منافسة الصناعات المماثلة لها في الدول العربية الاعضاء في (**غافتا**).

فهل يمكننا أن تصمد أمام منافسة الصناعات الأوربية المتفوقة عليها بعشرات الأضعاف ؟؟ يعتقد البعض أن سورية تتميز بمزايا نسبية متعددة:أجور يد عاملة منخفضة،وفرة في المواد الأولية وموقع جغرافي متميز. كل هذه المزايا متوافرة فعلاً غير أن الاستفادة منها محدودة جداً. على مستوى الأجور المنخفضة،الأمر غير صحيح. حيث أنه على الرغم من انخفاض الأجور في سورية عن مثيلاتها في الدول العربية فإن هذه المزية تتآكل بالفروق الكبيرة بين انتاجية العمل في هذه الدول. على سبيل المثال فإن أجور العمالة السورية المنظمة هي نصف مثيلتها في مصر وحوالي ثلث مثيلتها في الاردن وأقل من 17% من مثيلتها في لبنان ولكن انتاجية العمل في سورية هي الأقل في المنطقة العربية (أقل من مثيلتها في الاردن بثلاث مرات،وحوالي 5 أضعاف أقل من مثيلتها في لبنان والسعودية. ولا يمكن مقارنة العلاقة بين الأجور وبين الانتاجية على المستويين السوري والأوربي !! في الواقع فإن استثمار المزايا النسبية يتطلب مستوى" عالياً من التنظيم ورفع انتاجية العمالة وكذلك توفير قاعدة أساسية لاستثمار الموقع الجغرافي إضافة الى استخدام تكنولوجيا متقدمة تزيد من انتاجية العمل أيضاً وتنتج منتجات صناعية بجودة عالية تلبي متطلبات المستهلكين في الدول الشريكة التجارية لسورية.

6- الصناعة في اتفاق الشراكة*

تندرج اتفاقية الشراكة السورية-الأوربية في اطار الشراكة الأوربية -المتوسطية التي يعد اعلان برشلونة قانونها الأساسي (الدستور) ومهما حاول الشركاء ادخال تعديلات على مضمون اعلان برشلونة في الاتفاقيات التنفيذية لابرام الشراكة سيبقى الطابع العام واحداً تقريباً. والمحاور الأساسية للشراكة الأوربية-المتوسطية تتمثل في الأهداف التي نص عليها اعلان برشلونة على نحو رئيس كالتالي:

- ترسيخ منطقة مشتركة من السلام والاستقرار على ضفتي البحر الابيض المتوسط.

- خلق منطقة ازدهار مشترك في حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال:

أ - اقامة منطقة تجارة حرة.

ب- تعاون اقتصادي.

ج- تعاون مالي.

د- شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية وتنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

والأمر الذي يهمنا في الموضوع الذي نعالجه هو التركيز على الجوانب التي تنعكس على مستقبل الصناعة في سورية إيجاباً أو سلباً.

إن تأكيد إعلان برشلونة على السعي لاقامة منطقة من الازدهار المشترك إعتماداً على تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين شروط معيشة السكان في دول شرق المتوسط الأعضاء في الشراكة ليس مجرد صوغ انشائي رغبه ممثلو الاتحاد الأوربي المشاركون في اجتماع برشلونة. إن الأوربيين مدركون بعمق لخطر بقاء دول شرق المتوسط في حال من ضعف النموالاقتصادي. لأن من شأن ذلك، وحسب الرأي السائد في اوربة،سيقود الى تزايد الهجرة غير المشروعة من شرق

* لمزيد من التفاصيل حول الشراكة السورية-الأوربية يمكن العودة الى بحثنا بعنوان "الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية الأوربية في كتابنا االمشار اليه سابقاً.

المتوسط إلى الأراضي الأوربية (هذا ما يحدث فعلاً ويخلق اشكالية كبيرة لأوربة)، كما من شأن ذلك أن يحرض على الارهاب الذي تخشاه اوربة. لهذا الغرض تعمل اوربة على تشجيع التعاون والتكامل الاقتصاديين بين ضفتي المتوسط. وبالطبع إن أوربة ليست غير ذات مصلحة اقتصادية مباشرة في الشراكة اضافة الى اهتمامها بإدخال الدول المتوسطية الى العولمة عبر البوابة الاوربية وتدعيم التكتل الاقتصادي الأوربي ليصبح أكبر تكتل اقتصادي على مستوى العالم ويكون لها بذلك التأثير الأكبر على توضع قواعد التعامل الاقتصادي العالمي وفي ارساء آلية عمل اقتصاد السوق.

ولكن تجدر الاشارة الى أن قراءة الوثائق الأوربية الصادرة عن المفوضية أو عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أو عن البرلمان الأوربي تؤكد أن الاتحاد الأوربي عازم على تقديم العون لدول شرق المتوسط لبناء اقتصاد متطور ومساعدة هذه الدول في ايجاد آلية لنقل التكنولوجيا إضافة الى تقديم المساعدة المالية والفنية لخلق بيئة مناسبة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة منها الأوربية بما يشجع نقل التكنولوجيا لتحديث الصناعة بالتعاون مع الشركات والمشروعات الأوربية وجاءت نصوص اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوربي تؤكد مثل هذا التوجه.

1-6 مكاسب محتملة للصناعة السورية:

- من حيث المبدأ يجب أن تفتح الاتفاقية الباب واسعاً أمام الاقتصاد السوري للإفادة من السوق الأوربية الواسعة التي تضم حالياً حوالي 450 أربعمائة وخمسين مليون شخص ويزيد مجموع النواتج المحلية الاجمالية للدول الأعضاء في الاتحاد عن 11 أحد عشر تريليون دولار أمريكي (أحد عشر الف مليار دولار). فإذا علمنا أن نصيب الاتحاد الأوربي يقارب 25% من التجارة العالمية أدركنا أهمية هذه الفرصة التي تتيحها الشراكة مع أوربة أمام الاقتصاد السوري وعلى الخصوص أمام المنتجات الصناعية السورية،التي تتوافر لها شروط القدرة التنافسية. ولكن يجب أن نعي أن فتح الباب ليس شرطاً كافياً للدخول منه إذا لم تتوافر القدرة على الحركة. يسعى الاتحاد الأوربي الى مساعدة سورية الى الدخول من الباب الواسع فيما إذا استطاعت تقديم منتجات ذات جودة عالية وقدرة تنافسية كافية ترضي أذواق الأوربيين وتحل محل السلع التي تعودوا على استهلاكها.

– نصت اتفاقية الشراكة على تحرير التجارة بين سورية ودول الاتحاد في مدى اثني عشر عاماً من تاريخ التصديق عليها،مع بعض الاستثناءات التي لا تعيق في أي حال تطبيق هذا التحرير. فقد نصت المادة السابعة على ما يلي: تقيم سورية والمجموعة (الاتحاد الأوربي) تدريجياً منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية أقصاها 12 عاماً تبدأ من تاريخ سريان مفعول هذا الاتفاق، وطبقاً لأحكامه وبما يتوافق مع أحكام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات لعام 1994 والمراجعات اللاحقة لها والمشار اليها بالـ (GATT). **إن فترة 12 عاماً تكفي لاهتلاك أي رأسمال ثابت واستبدال تكنولوجيا حديثة به.** كما راعت الاتفاقية امكانية اللجوء الى تدابير استثنائية لحماية الانتاج الوطني (الصناعي) لمدة محدودة أو إطالة مدة الـ12 عاماً إذا دعت الضرورة الى ذلك باتفاق لجنة الشراكة.ولحماية القدرة التنافسية للسلع المنتجة في سورية والاتحاد نصت المادة 9 على الغاء الرسوم الجمركية على الصادرات بين الأطراف منذ تاريخ دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ. يضاف الى كل ذلك النص على بعض المزايا في معاملة السلع السورية دون شرط المعاملة بالمثل: نصت المادة 15 في الفقرة (1) من الاتفاقية على ما يلي: "يمكن لسورية أن تتخذ إجراءات استثنائية ولفترة محدودة تخالف أحكام المادة (12) على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو العودة للعمل بها خلال الفترة الانتقالية وقد تضمن البند (أ) إقتصار هذه الاجراءات على الصناعات الناشئة أو على قطاعات معينة في طور إعادة الهيكلة. لقد تمت الاشارة الى إعادة الهيكلة أيضاً بموازاة الصناعات الناشئة لأن المفاوضين من الجانبين يعرفون حاجة الصناعات السورية القائمة لاعادة الهيكلة إذا أريد لها البقاء في سوق المنافسة بعد سريان اتفاقية الشراكة. ولم يلحظ مثل هذا الاستثناء للصناعات الأوربية.

– واللافت أكثر أن الفقرة (2) من المادة ذاتها قد أتاحت للجنة الشراكة أن تأخذ بالحسبان الصعوبات التي ينطوي عليها إنشاء أي صناعة جديدة وتفوض الى سورية بالمحافظة على الاجراءات التي كانت قد أتخذت لتطبيق الفقرة (1) لفترة أقصاها ثلاث سنوات بعد الفترة الانتقالية ومدتها أثنا عشر عاماً. ولم تلحظ هذه الاستثناءات للصناعات الأوربية. **أعتقد أنه يمكن لرجال الأعمال النشطاء في سورية أن يبرموا اتفاقيات مع المؤسسات الأوربية القائمة من أجل التعاون للاستفادة من هذه الاستثناءات واقامة صناعات في**

سورية لتزويد السوق الأوربية بمنتجاتها المماثلة للمنتجات الأوربية أو لتغذية الصناعات الأوربية ببعض أجزائها .

- لقد خشيت في بحث سابق أعد في فرنسة عام 1999 من أن الشراكة مع اوربة سوف تحرم سورية من فائدة تطبيق نظام الأفضليات المعممة التي كانت أوربة تطبقها على المنتجات الصناعية المستوردة من سورية بإعفائها من الرسوم الجمركية دون شرط المعاملة بالمثل، لكن اتفاقية الشراكة قد نصت في المادة 12 على ما يلي: تكون المنتجات ذات المنشأ السوري المستوردة الى المجموعة معفاة من الرسوم الجمركية كما هو محدد في المادة (8)، بما يعني أن المستوردات الصناعية من سورية الى دول الاتحاد ستعامل معاملة السلع الوطنية الأوربية. وبالطبع دون شرط المعاملة بالمثل.**وهذا يعطي مزية اضافية للصناعات السورية لتنشط في الأسواق الأوربية وبالتالي يمكن الاستفادة من هذا الشرط لإقامة صناعات متطورة في سورية بالتعاون مع رأس المال الأوربي أو العربي لتلبية الطلب في السوق الأوربيةوالتصدير الى دول أخرى خارج الاتحاد.**

- ومما يساعد في تحقيق استفادة أكبر للصناعة السورية في شروط الشراكة مع أوربة ما نصت عليه المادتان 97و98 **من** الاتفاقية حول التعاون الصناعي وتشجيع الاستثمارات بإقامة المشاريع المشتركة بين فعاليات الأعمال في سورية والمجموعة. فقد أفسحت المادة 97 في المجال أمام الفعاليات الاقتصادية في سورية والمجموعة، بما في ذلك دخول سورية في شبكات المجموعة لتقارب الأعمال التجارية كما نصت هذه المادة أيضاً على دعم عملية التحديث واعادة هيكلة الصناعة السورية إضافة الى تأسيس وتشجيع بيئة توفر المناخ الملائم لتطوير المبادرة الخاصة بقصد تحفيز نمو الانتاج الصناعي وتنويعه من منظور التنمية المستدامة. قد يرى البعض في مثل هذه النصوص تدخلاً في شؤوننا الداخلية لتحديد خياراتنا الاقتصادية الاجتماعية. في الواقع إن تطوير المبادرة الخاصة لا يلغي أبداً امكانية المنافسة في قطاع الأعمال، مهما يكن شكل الملكية فيه، لأن الهدف من اقامة المشروعات يجب أن يكون تنويع المخرجات الصناعية،تحفيز الابتكار والتجديد، وتعزيز كفاءة الموارد البشرية

وهذه كلها أهداف تضمنتها المادة 97 إضافة الى التشجيع على اكتساب التكنولوجيا والتحديث والبحث والتطوير للإسهام في التنمية الاقتصادية في سورية. من أجل كل هذا يتم التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سورية والمجموعة ويكون التعاون بين الطرفين من أجل تحسين الوصول الى التمويل الاستثماري. **والسؤال الذي لا بد من طرحه على انفسنا:** هو هل سنتمكن في سورية من الاستفادة من الفرص والامكانات التي تفتحها الشراكة أمامنا؟ وهل سيتمكن الجانب السوري في لجنة الشراكة من الدفاع عن مصلحة الصناعة السورية في ضوء الاحكام الواردة في الاتفاقية؟ هل يمكن لنا دفع الجانب الأوربي الى الأخذ بروح الاتفاقية وتمكين الاقتصاد السوري من الانتفاع بكل الوعود التي وردت في الاتفاقية **أم أننا سنتابع عملنا، كما في السابق،معتمدين على المطالب دون السعي للتغيير؟**

- لقد نصت المادة 98 من الاتفاقية على العمل المشترك لتوفير المناخ الملائم والمستقر للاستثمار في سورية وعلى أن يتركز التعاون بين الطرفين على:

أ – تطوير إجراءات إدارية متناسقة ومبسطة وآليات للاستثمار المشترك، وخصوصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكلا الجانبين،وقنوات معلومات ووسائل للتعرّف على فرص الاستثمار.

ب– تطوير بيئة قانونية تقود الى الاستثمار المشترك بين الطرفين، وحيث يكون ذلك ملائماً ولا سيما من خلال عقد اتفاقيات لحماية الاستثمارات،واتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين سورية والدول الأعضاء في الاتحاد،

ج– العمل للوصول الى سوق رأس المال لتمويل الاستثمارات الانتاجية في سورية.

د – عم المشاريع المشتركة بين فعاليات الأعمال في سورية والمجموعة.

إن مثل هذا العمل التعاوني المشترك، إذا تحقق فعلاً، سيكون له أثر كبير ليس فقط على سورية بل وعلى الاقتصاد الأوربي الذي تتركز فيه الأنشطة الانتاجية في مؤسسات عملاقة تحتاج دورة الانتاج فيها الى الكثير من المشروعات الملحقة بها

(المشروعات المغذية) لتوفير الانتاج الذي يعتمد على كثافة عمل عالية ومهارة فنية حرفية متميزة، وسورية غنية بذلك. المشكلة يمكن أن تكون بظهور تبعية جديدة تكون فيها المؤسسات الصغيرة غير قادرة على تقاسم عوائد تقسيم العمل مع الشركات العملاقة على نحو عادل.غير أن تجربة تونس في الشراكة أوضحت أنه يمكن للدولة المتوسطية لشريكة أن تجني الكثير من الفوائد إذا أصلحت شؤونها الداخلية واستطاعت جذب استثمارات أوربية للمشاركة في مشروعات تلبي احتياجات المستهلكين الأوربيين. في السنوات الأولى للشراكة كان معدل النمو سالباً في تونس (-4،3—1-و-5،0%) في أعوام 97-99 و 2000 على التوالي. ولكن ما إن أطلقت تونس برنامج اصلاح اقتصادي وحسنت مناخها الاستثماري حتى بدأت الاستثمارات الاوربية تتدفق الى تونس وتغير اتجاه النمو فيها. بين عامي 2001 و2004 حقق الناتج المحلي الاجمالي في تونس معدلات نمو عالية (2،3-3،15-2،16 و7،8% على التوالي). وكان الاقتصادي الفرنسي جيرار كبابجيان قد أعد،بناء على تكليف من الحكومة التونسية، دراسة حول انعكاس الشراكة الأوربية على الاقتصاد التونسي توقّع فيها أن يتراجع فيها معدل النمو إذا لم تستطع تونس جذب استثمارات خارجية تزيد على100 مليون يورو سنوياً ويتزايد النمو على نحو طردي مع تزايد تدفق الاستثمارات الخارجية الى تونس. **إذاً ليس المطلوب التخوّف من الشراكة بل المطلوب الإعداد لها.** فالمطلوب من الجانب السوري سواء من أصحاب المشروعات أو من ممثلي الحكومة في لجان الشراكة ان يقدموا حسابات دقيقة ومقنعة للدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة (غالباً المقاولة من الباطن كما حدث في تونس) في توليد الناتج والدخل للشريك الأوربي (المشروعات الكبرى) وليس الاكتفاء بحسابات التكاليف التي لن تكون في مصلحة الشريك السوري بسبب تدني أجور العمل في سورية من جهة،ولعدم تكافؤ القدرة التفاوضية من جهة ثانية. وطبيعي ألا يكتفي الجانب السوري بالاعتماد على الطرف الأوربي في تحقيق التوزيع العادل للناتج. ولكن لايجوزأيضاً الاعتماد على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط وإنما يجب البحث في اقامة مشروعات كبيرة ذات كثافة رأسمالية عالية تستطيع الاستفادة من تجمّع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حولها لتقديم انتاج متكامل منافس يمكن أن يجد له سوقاً في دول الاتحاد. بذلك يمكن، في شروط فتح السوق الأوربية أمام الانتاج السوري المعفى من الرسوم الجمركية ومن

الحواجز ذات الأثر المماثل،تحويل المزايا التنافسية (وفرة قوة العمل وتــدني الأجــور نسبياً) الى قدرة تنافسية أكبر سواء بالتعاون مع قطاع الأعمال في أحــد دول الاتحــاد الأوربي أو من دون ذلك. فقطاع الأعمال في أوربة وكذلك المســتهلكون الأوربيــون يبحثون عن تعظيم (Maximisation) العائد الذي يحصلون عليه. غير أنه من غيــر المعقول ولا المنطقي أن نعتمد على ما ورد في الاتفاقية من نوايا ووعود، فلــيس فــي العالم الصناعي ما يعلو على المصلحة المادية.

- وتسهيلاً لامتصاص الصدمة المتوقعة، بنتيجــة دخــول اتفــاق الشراكة حيّز التنفيذ، أجازت المادة 15 من الاتفاقية لسورية اتخــاذ اجــراءات استثنائية ولمدة محدودة على شكل زيادة في الرسوم الجمركية أو العودة للعمــل بها عندما يتعلق الأمر بالصناعات الناشئة أو ببعض القطاعات التي تدخل فــي طور إعادة الهيكلة،أو تلك القطاعات التي قد تواجه صعوبات جدية وخاصة اذا ترتب على ذلك ظهور مشكلات اجتماعية خطيرة. وقد لحظت الاتفاقية الكيفيــة التي تعالج بموجبها المشكلات التي قد تواجه سورية أثناء المرحلة الانتقالية التي ستقود في النهاية الى إقامة منطقة تجارة حرة بين سورية والمجموعة. بعد اتمام بناء منطقة التجارة الحرة يفترض أن يعتمد الاقتصاد السوري على قواه الذاتيــة وعلــى المزايــا التنافســية التــي يتمتــع بهــا ومــدى قدرتــه على تحويل هذه المزايا الى قدرة تنافسية تنعكس ايجاباً على مستوى الرفاهيــة للشعب السوري.

- **هل نستنتج من كل ما سبق أن الشراكة خير خــالص لســورية وأن دورنا فقط يقتصر على جني خيراتها؟** لا أعتقد أن هناك شخصــاً عــاقلاً واحداً في سورية كلها يظن ذلك. على العكس كثر أولئك الذين يعتقدون العكس ويشككون في قدرة الاقتصاد السوري على التعامل بندية مع الاقتصاد الأوربــي ويدللون على ذلك بموقعنا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبــرى **(غافتــا)**. وفعلاً شكا الكثيرون من عدم قدرة السلع السورية على منافسة الانتاج العربــي الذي دخل السوق السورية. في بحث بعنوان "**عضوية ســورية فــي منظمــة التجارة العالمية والآثار المحتملة على الاقتصاد الســوري**" فــي عــام 2001، توقعت أن تكون المفاوضات التي تخوضها سورية مع الاتحاد الأوربي بشــأن

الشراكة "ومن ثم البدء بتنفيذ اتفاقية الشراكة بعد توقيعها سيشكل تـدريباً آخـر أكثر جدية لتطوير الاقتصاد السوري".

أما التدريب الأول فكان، برأيي، تجربة الـ**(غافتا)**. غير أن الواقع لـيس كـذلك فمنذ توقيعنا على اعلان برشلونة عام 1995 حول الشراكة الأوربية المتوسـطية وأداء اقتصادنا الوطني في تراجع (باستثناء السنتين الأخيرتين. وحتى في هاتين السنتين يرجع المحللون التحسن في الأداء الى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط،حيث أن انتاجية العمـل في الصناعة التحويلية تراجعت خلال تلك المدة).ويخشى إذا لم نـتعلم مـن تجربتنـا الماضية أن تحمل الينا الشراكة المفعمة بأمل الانفتاح، في تنافسية مقبولة، على الاقتصاد الأوربي أن تحمل الينا خيبة أمل جديدة بدلاً من أن تكون تدريباً ثالثاً على الاندماج في الاقتصاد العالمي بصفة شريك وليس بصفة تابع من خلال عضويتنا في منظمة التجارة العالمية (م.ت.ع).

2-6 أخطار تتهدّد الصناعة:

يخشى أن تتكرر تجربة تدمير صناعاتنا القائمة على الانتـاج الصـناعي الآلـي التقليدي أمام الانتاج الصناعي المتقدم الوارد من أوربة ذي المحتوى التكنولوجي العالي وانتاجية العمل المرتفعة التي تزيد عن انتاجية العمل في صناعاتنابخمسة عشر ضـعفاً على الأقل.فقد حدث وتم تدمير انتاجنا التقليدي بعد أن فتح الانتداب الفرنسي الأسـواق السورية أمام الانتاج الآلي القادم من أوربة. مثل هذا الاحتمال قائم اذا بقي تحركنا فـي الاصلاح سلحفاتياً (نسبة الى السلحفاة) كما كان في السابق.

كما يخشى الاّ يسير **الاصلاح السياسي** على نحو يكفـي لجـذب الاسـتثمارات السورية المهاجرة لتدعم جهود المستثمرين المقيمين من أجل إقامة صناعات متطـورة وإعادة هيكلة الصناعات القائمة. أو ألاّ تستطيع مساعي لجنة الشراكة إقناع المستثمرين الأوربيين على الاستثمار في الصناعة السورية كما فعلوا في دول متوسـطية أخـرى. خاصة وأن الاتحاد الأوربي قد توسع شرقاً في دول أوربة الاشتراكية السابقة والتي تعد جاذبة قوية للاستثمارات بسبب وجود شيخوخة في صناعاتها وفتوة باهرة في قوة العمل المؤهلة فيها. يضاف الى ذلك أن الاتجاه السياسي في المجتمعات الأوربية الغربية يميل

الى دعم التنمية الاقتصادية في أوربة الاشتراكية السابقة من أجل إثبات تفوّق اقتصاد السوق على الاقتصاد الاشتراكي السابق.

كما لا يجوز تناسي الوضع المتوتر في الشرق الأوسط عامة وفي سورية خاصة بسبب مواقفها الوطنية والقومية الثابتة من الحقوق العربية المشروعة وعدم استسلامها للشروط الاسرائيلية والغربية في حل مسألة الصراع العربي الصهيوني. إن من شأن ذلك أن يزيد من حذر المستثمرين العرب والأجانب إضافة الى تأثير الرأسمال الصهيوني السلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولكن العقبة الكبيرة التي تتهدد الصناعة في سورية تكمن في عجز الادارة السورية عن ادخال الاصلاحات المطلوبة بالسرعة الكافية. إن تجربة الاصلاح في سورية لا تبشر بالتفاؤل. فقد بدأ الرئيس الراحل **حافظ الأسد** منذ الحركة التصحيحيةعام 1970 خطوات اصلاحية تمثلت في الانفتاح على قطاع الاعمال وأرسى مبدأ التعددية الاقتصادية، ولكن الجهاز الاداري المكلّف تسيير الأعمال اليومية لم يستطع أن يواكب التحرك الاصلاحي. قد يكون السبب في ذلك شيوع ما أسميته، في مرات سابقة، "**بالاشتراكية المشوّهة**"، وقد يكون انتشار ظاهرة الفساد التي دفعت بالموظفين (على اختلاف مراتبهم) إلى عرقلة الأعمال وسيلة" للابتزاز والرشاوى. وهذا ما دفع الشركات الكبرى الى شطب اسم سورية من خططها الاستثمارية الا لدوافع سياسية. إن الشركات المحترمة تتقيد بشروط الشفافية ولا تقبل التورط في عمليات غير قانونية. في اجتماع للدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عام 1999 اتخذ قرار يوصي الدول الأعضاء بسن تشريع يعاقب الشركات التي تلجأ الى الرشوة للحصول على عقود توريدات أو أعمال وبسجن المدراء المسؤولين. لقد أصدر الكثير من هذه الدول التشريعات المناسبة. لقد أذاعت بعض الشركات قواعد سلوك شفافة تلتزم بها وتلزم وكلاءها المحليين بها أيضاً حدّدت بها نسب الانفاق والعمولات التي تمنحها.

وتلعب منشورات المؤسسات المالية الدولية وكذلك تقويمات الوكالات الدولية لمخاطر الاستثمار والملاءة دوراً في جاذبية الاستثمار لأي بلد في العالم.من المؤسف القول إن تصنيف سورية بحسب كل المؤشرات المعتمدة سيىء للغاية. ففي تقارير البنك الدولي وكذلك في تقارير صندوق النقد إضافة الى تقارير التنمية البشرية الصادرة عن صندوق الامم المتحدة للتنمية السكانية تأتي سورية بين الدول الأقل تطوراً. حسب

مؤشر التنمية البشرية تراجع ترتيب سورية من 81 على 174 دولة عـام 1999 الـى 111 على 177 دولة في عام 2002.وحسب مؤشرات المنـاخ الاسـتثماري (Doing Business) تأتي أيضاً مؤشرات سورية في المراتب الأخيرة: فلجهة **السيطرة علـى الفساد** يأتي ترتيب سورية 14 بين ال17 دولة عربية المصنفة. وفي مؤشـر **فاعليـة الحكومة ونوعية القوانين** تأتي سورية مع آخر ثـلاث دول عربيـة مـع السـودان والصومال!! ولجهة **الاستقرار السياسي** تأتي سورية في المرتبة 13 بين الدول العربية قبل السودان والصومال والجزائر واليمن فقط. فليس المهم كيف نقدر الوضع نحن بـل كيف تراه المنظمات والمؤسسات الدولية. فالخبراء ينظرون الـى الجوانـب السياسـية والمدنية والادارية في الداخل وليس فقط الى استقرار الحكم.في تقرير البنك الدولي لعام 2005 نفاجأ بمؤشرات مخيفة مقارنة بالمؤشرات المسجلة في دول المنطقـة أو بـدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فلجهة **تسهيل الأعمال** يـأتي ترتيبنـا 200/121 دولة، ولجهة **امكان إقامة عمل جديد** ترتيبنا ال94 ولجهة الحصول على **قرض مصرفي** نأتي في المرتبة 124 ولجهة **تنفيذ العقود التجارية** في المرتبة 149 أما فيمـا يتعلـق **بتيسير التجارة مع الخارج** فنحتل المرتبة 200/149 بين مجموع الدول. ويورد تقرير البنك الدولي أرقاما ومؤشرات مذهلة يكاد العقل لا يصدقها. يحتاج المصـدّر **لانهـاء معاملة التصدير** الى توقيع 19 موظفاً والى 49 يوماً من المراجعات مقابل 14 توقيـع و34 يوم بالمتوسط في دول المنطقة وأقل من ذلك بكثير في الدول التي قررت تشـجيع الاستثمار. بينما يحتاج المستورد **لانهاء معاملة الاستيراد** الى توقيع 47 موظفاً والـى 63 يوماً من المراجعات مقابل 21 توقيعاً و42 يوماً بالمتوسط في دول المنطقة وأقـل من ذلك بكثير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وإذا أضفنا الى ذلك أن **لكل توقيع ثمناً** ندرك مدى الصعوبة التي يلقاها المستثمرون في بلدنا. ولا أعتقد أن هنـاك ضرورة لذكر مؤشرات سلبية أخرى كثيرة . ولكني أطرح السؤال التالي : **إذا تـوفرت لأحدنا امكانية الاستثمار في سورية أو في أي دولة أخرى في ظل الشروط والظروف المذكورة ماذا يقرر؟؟** هل يتذكرقول الخليفة عمر ابن الخطاب(رضي الله عنه) :لـولا حب الوطن لخرب بلد السوء أم يعمل بالمثل الشعبي :مطرح ما بترزق بتلزق !!

وبالرغم من المزايا الكبيرة التي قررها قانون الاستثمار رقم (10) لعـام 1991 وتعديلاته بما في ذلك الاعفاءات الضريبية لمدة غير قصيرة، وبالرغم من التخفيضـات

على الضرائب التي تضمنتها التشريعات الضريبية الصادرة في الاعوام 2002–2005 لم تستطع سورية جذب الكثير من الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. وحتى الوقت الحالي لم يتجه البحث في الأسباب الوجهة الصحيحة ولم نضع يدنا على جوهر المسألة. في تقرير البنك الدولي تحتل سورية المكانة الأولى في تشجيع الاستثمار لجهة الضرائب المترتبة على أرباح المشروعات الاستثمارية بمعدل متوسط 20،8% (محسوباً على أساس عدم التهرّب من الضريبة) وينخفض كثيراً عن هذا المعدل إذا أخذنا بالحسبان لجوء المشروعات الى أساليب متعددة في التهرّب.هذا في الوقت الذي يبلغ المعدل الوسطي للضرائب في دول المنطقة 35،1% بالمتوسط و45،4% بالمتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إذاً البحث عن وسيلة لجذب الاستثمارات الضرورية ليس في مجال الاعفاءات أو التخفيضات الضريبية وإنما يجب أن يكون في مجالات أخرى. الحقيقة أن رجال الأعمال السوريين يستثمرون في الدول العربية والأجنبية بكثافة عالية تضع نصيب رأس المال السوري في مقدمة أنصبة رؤوس الاموال العربية المستثمرة في الدول العربية الأخرى ،في مصر وفي السعودية وفي لبنان. **فهل هذا يعني أن سورية طاردة للاستثمار بدلاً من أن تكون جاذبة له؟؟**

أن الفرص الاستثمارية في سورية واسعة جداً: فالصناعة التحويلية لاتسهم سوى بنسبة 3،4% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2004، والمشروعات الصناعية السورية صغيرة الحجم، ضعيفة الانتاجية، ضعيفة مستوى التجهيز الرأسمالي. ومن شأن هذا كله أن يشكل قوة جذب كبيرة للرأسمال للاستثمار في الصناعة السورية. وسورية غنية بمعالمها السياحية الثقافية والتاريخية والدينية الخ ومع هذا فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكاد تكون معدومة،اذا استثنينا بعض الاستثمارات النفطية التي تتم وفق عقود خاصة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة والشركات الأجنبية وتصدق بقوانين تقر في مجلس الشعب وتصدر عن السيد رئيس الجمهورية. كل ذلك يشير الى جهة واحدة مسؤولة عن تدني الاستثمارات في اقتصادنا الوطني وهي **عدم ملاءمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار** من الخارج أو دفع رجال الأعمال للاستثمار في الداخل. **ما الحل إذاً؟**

7- ما الحل إذاً؟؟

لا أعتقد، بعد الاطالة التي تقدّمت سابقاً أن هناك ضرورة لمزيد من التفصيل أو الوصفات التي ملّها المتابعون لقضايا الاقتصاد السوري وفي مقدمها الصناعة.سأقتصر في هذه الفقرة على المعالجة الكلية التي تتعلق بالصناعة وبالخطوط العريضة فقط*.

كنت طالبت غير مرة بضرورة اعلان بيان اقتصادي سياسي واضح (مانيفست) يبيّن هوية الاقتصاد الوطني واعتماد السياسات اللازمة لتنفيذ مضمون هذا الاعلان من أجل اقناع الناس بصدقية التوجه الاقتصادي في سورية. أما اليوم وبعد أن صدر الإعلان عن المؤتمر القطري العاشر للحزب باختيار نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، وبالرغم من عدم توضيح مضمون هذا النظام،يمكننا التأكيد بأن سورية غيرت اتجاهها وبدأت عملية التحول الى اقتصاد السوق. لم يعد مقبولاً الحديث عن مستقبل التطور الاقتصادي وتحديد التفاصيل. إن السير في اقتصاد السوق لا يعني بالضرورة تصفية القطاع العام وترك عبء التنمية الاقتصادية على القطاع الخاص لوحده. إن تجربة الدول المتقدمة التي سبقتنا في معارج النمو والتقدم الاقتصادي تدل على عكس ذلك.

---

* من أراد المزيد من التفاصيل يمكنه العودة الى:

1- هيئة تخطيط الدولة، تحليل الوضع الاقتصادي الكليوتشرين الثاني 2004
2- تقارير البنك وصندوق النقد الدوليين حول الاقتصاد السوري لعام 2005
3- تقارير التنمية البشرية –صندوق الامم المتحدة للتنمية السكانية لاعوام متتالية
4- تقارير التنمية العربية لأعوام 2003-2005
5- المهندس محمد بدر الدين الشاعر،الصناعة واتفاقية الشراكة السورية-الأوربية ،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
6- مطانيوس حبيب ،الاقتصاد السوري ومتطلبات الشراكة السورية-الأوربية،جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
7- مطانيوس حبيب،قراءة في القطاع الخاص الصناعي،المركز الاقتصادي السوري 2004
8- مطانيوس حبيب ، قراءة في القطاع الخاص،جمعية العلوم الاقتصادية السورية 2005
9- مطانيوس حبيب ، أوراق في الاقتصاد السوري،دار الرضا للنشر ،دمشق 2006.
10- تقارير اليونيدو والخبراء حول الصناعة السورية إضافة الى أوراق ووقائع المؤتمر الصناعي الأول الذي هيّأت لانعقاده ورعته وزارة الصناعة بالتعاون مع الغرف الصناعية السورية.
11- ويمكن أيضاً الاطلاع على أوراق عمل قيّمة جداً غير منشورة لباحثين في مشروع سورية 2025.

فالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لم تلجأا الى خصخصة شركات ومؤسسات القطاع العام الاّ في ثمانينات القرن العشرين المنصرم. وبناء الاقتصاد الياباني والكوري الجنوبي وحتى التايواني ما كان يمكن ان يتم بالسرعة التي حدثت لولا التشاركية الفعلية بين القطاعين العام والخاص،وكذلك كان الوضع في الهند. صحيح أن هذه الدول عادت ونقلت ملكية مشروعات كثيرة الى القطاع الخاص،ولكن حدث ذلك فقط بعد أن صلب عود القطاع الخاص وسارت عملية التصنيع بعيداً في توفير آلية سوق داخلية وبناء اقتصاد سوق قادر على تحقيق النمو الذاتي المستقل غير التابع للعالم الخارجي.

أصبح المطلوب اليوم في سورية بناء شراكة حقيقية بين الحكومة وقطاع الأعمال، شراكة قائمة على العمل جنباً الى جنب ويداً بيد لتحقيق هدف رئيس متمثل في بناء اقتصاد وطني مستقل قادر على تحقيق النمو المستدام على قاعدة ذاتية . وبناء هكذا اقتصاد لم يتم، ولا يمكن أن يتم في أي بلد من دون النجاح في عملية التصنيع،بمعنى تحويل الاقتصاد الوطني بكل انشطته الى اقتصاد مصنّع تشكل فيه الصناعة القطاع الاقتصادي الرئيس في توليد القيمة المضافة وتعمل على تصنيع باقي القطاعات : الزراعة والسياحة والخدمات المالية والاجتماعية الخ... إن زيادة العجز في الميزان التجاري للمنتجات الصناعية كما عرضناه سابقاً وتفاقم هذا العجز مع تقدم زيادة الناتج المحلي الاجمالي حالة مرضية لم تعرفها سابقاً الاّ الاقتصادات المتخلفة. وإذا كانت سورية بفضل الاكتشافات النفطية وارتفاع اسعار النفط العالمية قد استطاعت تلافي تراجع النمو نسبياً، من المؤكد أنها لا تستطيع الاستمرار في ذلك بعد تناقص الانتاج النفطي وتراجع حصيلة الصادرات منه. في عام 2004 وعلى الرغم من استمرار اعتماد الصادرات على النفط بنسبة مرتفعة كان الميزان التجاري عاجزاً بمبلغ 78 مليار ل.س. وإذا استبعدنا الصادرات النفطية، التي يتوقع قريباً أن تختفي من الميزان إذا لم تتحقق اكتشافات نفطية جديدة يتجاوزهذا العجز مبلغ 246 مليار ل.س.

لقد وعت الحكومة هذا الوضع واعتمدت الخطة الخمسية العاشرة على قاعدة التشاركية بين الحكومة وقطاع الأعمال نظرياً على الأقل. وتحقق هذه التشاركية لن يكون بالاكتفاء بالنوايا فقط وانما يجب تعديها الى تبني سياسات تدفع باتجاه التصنيع بالجهود المشتركة للقطاعين العام والخاص. وإذا كان بامكان الحكومة الزام القطاع العام بتنفيذ الخطة وبناء المشروعات الواردة فيها،ولو ببعض التأخير كما جرت العادة ،فإنها

تبقى عاجزة عن توجيه قطاع الأعمال الخاص من دون اقتناعه بتوافق مصلحته المادية مع توجهات الخطة وبجدوى السياسات المعتمدة .

إن اقناع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية يقتضي ،برأينا،**إصلاحاً سياسياً** يكون معه كل المواطنين شركاء في الوطن:في التملك والادارة واتخاذ القرارات وفي تقرير المستقبل،وإضافة الى ذلك يجب العمل على ما يلي:

1- معالجة أوضاع القطاع العام من دون تردد بإخضاع ادارته للمعايير الاقتصادية والبدء باجراء دراسة تحليل اقتصادي لعمل كل من مؤسساته لتقرير العلاج اللازم:إعادة الهيكلة، التصفية، الخصخصةالخ... بما يوفر على الخزينة الخسائر الكبيرة التي تتحملها وتوجيهها الى بناء مشروعات جديدة تسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي،وجعل القطاع العام ملكية اجتماعية فعلاً وليس قولاً فقط.

2- تحرير مؤسسات القطاع العام القابلة للاصلاح من الأعباء الاجتماعية وتحويلها الى مؤسسات رابحة تردف الخزينة بعوائد توجّه لتمويل الخدمات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:الصحة والتعليم،البنية التحتية وتوفير الخدمات الجماعية والاجتماعية التي تعد أهم مهمات الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، إضافة الى دعم القدرة الدفاعية وتوفير الأمن الاجتماعي.

3- تعديل قانون الاستثمار بحيث تقتصر الاعفاءات والمزايا الممنوحة على المشروعات التي تقام في الانشطة المرغوبة في الاقتصاد والتي تسهم في بناء آلية النمو الذاتي وفي مقدمتها المشروعات الصناعية ذات الترابطات الأمامية والخلفية الواسعة.

4- عدم التمييزفي المعاملة بين القطاعين العام والخاص لجهة الحصر أو المنع أو لجهة التكليف أو الاعفاء من الضرائب وجعل التمييز محصوراً حسب النشاط مع إعطاء الأولوية في المعاملة الى قطاع الصناعة التحويلية .

5- إعتماد سياسة نقدية ومالية تحابي الدخول الناتجة عن الأنشطة الصناعية لجهة منحها تخفيضات ضريبية أو تسهيلات في الحصول على القروض الميسرة(بتحمل الدولة جزء من أعباء الفوائد التي تدفع الى المصارف المحلية أو بالبحث عن مصادر تمويل ميسرة من الخارج تكون مخصصة حصراً لتمويل المشروعات

الصناعية) سواء لإقامة المشروعات الجديدة أو لتمويل إعادة الهيكلة.إن إهمال الاهتمام باقتصاد القيمة المضافة على عمر اقتصادنا الوطني أدى الى ما نحن فيه حالياً ويخشى إذا استمر هذا الاهمال أن يقود الى مزيد من التردي الذي قد لايكون ممكناً علاجه.

6- حصر تشميل المشروعات على القانون رقم 10 وتعديلاته، واستفادتها من الاعفاءات والمزايا المقررة فيه وكذلك من التسهيلات الأخرى المقترحة، بتلك التي تتضمنها قائمة الانشطة التي يضعها مكتب الاستثمار في نهاية كل عام للسنة التالية. إن من شأن ذلك التأثير في قرارات المستثمرين المحليين والخارجيين من أجل التوجه الى الأنشطة الاقتصادية التي تسهم أكثر من سواها في تنمية الاقتصاد الوطني وبناء آلية النمو المستدام.

7- إعادة هيكلة وزارة الصناعة وتحويلها، من جهاز سلطة للتحكم بقرارات المؤسسات الانتاجية التابعة للقطاع العام، الى هيئة للتنمية الصناعية تتولى إعداد الخطط وتقديم المقترحات للحكومة لاعتماد سياسات تحفز القطاعين العام والخاص على الاستثمار في الأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة الأكبر والدخول في مجال انتاج السلع الوسيطة وانتاج وسائل الانتاج التي تكون لها جدوى فنية واقتصادية مناسبة. ويمكن البدء بعمليات الخراطة وتأمين صنع قطع التبديل اللازمة للمصانع والآليات والسيارات لسد احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض منها. بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع أوربة استطاعت تونس أن تزيد صادراتها من قطع التبديل من حوالي 25مليون دولارفي عام 1996 الى ما يقرب من مليار دولار في عام 2003. إن التوجه نحو صناعات استرتيجية والصناعات ذات التقانة العالية مع بناء صناعات مغذية لها،كما حدث في الهند يمكن أن يشكل نموذج التصنيع الملائم لظروفنا الذاتية ويدعم استفادتنا من اتفاقية الشراكة على نحو أفضل.

8- تشجيع القطاع الخاص الصناعي على الخصوص على إعادة الهيكلة وتقديم الدعم المالي والفني له لتنشيط اندماجات المشروعات الفردية والعائلية وتحويلها الى مشروعات مساهمة كبيرة . وهذا لن يتحقق إلاّ بتسهيل تقويم موجودات الشركات القائمة واعتبارها استمراراً في الاستثمار على شكل حصص في المشروع الجديد،

وليس اعتبار عملية الاندماج تصفية للمشاريع القائمة وفرض ضريبة القيمة المضافة عليها.

9- ولعل أهم الخطوات الاصلاحية التي يجب الاسراع بها هي الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي وطني تحضر فيه السياسة بكثافة،يضم الى ممثلي الحكومة شريحة واسعة من رجال الأعمال المقيمين والمغتربين وخبراء وأساتذة اقتصاد تناقش فيه (المؤتمر) أوراق عمل تمثل وجهات النظر المختلفة من أجل التوصل الى عقد اجتماعي جديد تكون نتيجته التزام كل فئات الوطن السوري بالاسهام في حدود طاقته المتاحة مادية كانت أم فكرية أو عضلية في بناء الاقتصاد الوطني وتصميم الجميع على إعلاء علاقة المواطنة فوق كل العلاقات الأخرى.

إن توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وبعد تصديقها والبدء في تنفيذها قد تتحول الى كارثة على الصناعة الوطنية وتقود الى تدميرها وتحويل آلاف الحرفيين والعمال الى عاطلين عن العمل إذا لم نستعد لتحويل القطاع الصناعي الى مجموعة مؤسسات قادرة على المنافسة. ولكن يمكن، ببذل بعض الجهد والتوجه السياسي السليم، إعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية وتحويله الى قطاع جاذب للاستثمار قادر على شغل نصيب غير قليل من السوق الأوربية الموحدة إذا أحسنا الاستفادة من الفرص التي تتيحها لنا اتفاقية الشراكة ومن التعاون مع الشركاء الأوربيين لمصلحة كلا الطرفين. ليس من غير دلالة أن تستطيع تونس زيادة صادراتها من الملابس الى أوربة من (1) مليار دولار عام 1996 الى (4) مليار عام 2003. وسورية ذات التاريخ العريق في صناعة النسيج،مع توافر المواد الأولية من القطن والصوف والحرير،تستطيع أن تحجز لها حيزاً كبيراًمن سوق الملبوسات الأوربية أيضاً.

الخلاصة: إن اتفاقية الشراكة تفتح لنا الباب، فإما أن نكون مستعدين لدخوله وأخذ موقعنا فيه، أو نحيل هذه الامكانية الى فرصة ضائعة كغيرها من الفرص.

د. مطانيوس حبيب

السنوات	قيمة الصادرات			قيمة الواردات			رصيد المتغيرات بالدولار	نسبة تغطية المستوردات الصناعية بالصادرات
	بالليرات السورية	بمعادل الدولار الامريكي	نسبة التغيير	بالليرات السورية	بمعادل الدولار الامريكي	نسبة التغيير		
1998	7316	653	%15-	39488	3510	%3-	2857-	%18.6
1999	6365	568	%13-	38090	3386	%3.5-	2818-	%16.7
2000	39626	861	%51.5+	164302	3533	%4+	2672-	%24
2001	43939	955	%11+	197288	4242.7	%20+	3287.7-	%22
2002	6667	1449	%52+	214133	4605	%8.5+	3156-	%31
2003	60196	1294	%11-	210189	4520	%2-	3226-	%28
2004	74040	1526	%18	295878	6100	%35+	4574-	%25